# الفصل الأول
# لسانيات النص، بين المفهوم والمنهج

## 1.مدخل نقدي لأهم المقولات اللسانية

تهدف اللسانيات إلى دراسة اللغة دراسة علمية موضوعية بعيدا عن الأحكام المسبقة والمعايير المفترضة، ولما كانت اللغة ظاهرة اجتماعية ذات طابع تجريدي، صار البحث عن البديل ضرورة منهجية تتطلبها الدراسة الإجرائية ويفرضها المنهج العلمي التطبيقي؛ فكانت الجملة الممثل الشرعي للغة بصفتها جزءا من ذلك النظام العام الذي هو اللغة. ولم تستقر اللسانيات على مفاهيمها ومناهجها، إلا بعد أن قطعت شوطا كبيرا في تنقية البحوث اللغوية مما علق بها من شوائب المنطق والفلسفة والتاريخ، وغيرها من المعارف التي عملت على إخضاع اللغة لمعاييرها ومناهجها، فكانت النتائج سلبية على العلوم اللغوية من حيث الصعوبة في التفسير والمعيارية في التقنين والارتكاز في الاستدلال على التخمين .

فاللسانيات شأنها شأن العلوم الأخرى تشكلت من تراكمات معرفية، أسهمت في بلورتها قبل أن تأخذ طريقها إلى الاستقلالية مع العالم السويسري فرديناند دوسوسير (F.De.Saussure)، حيث رسم حدود هذا العلم وبين معالمه من خلال مجموعة من الثنائيات المتقابلة، التي كان لها الأثر البالغ في المدارس اللسانية والمناهج النقدية المختلفة والمتعاقبة.

فدوسوسير حدّد موضوع اللسانيات بأنه دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، وهذا إعلان عن قطيعة معرفية بين اللغة وكثير من المعارف والعلوم التي تبنتها وحاولت وصفها وتفسيرها. من هنا كان توظيف اللغة لخدمة نفسها الأساس الذي انبنت عليه جل المدارس اللسانية، وهكذا «ستكف اللسانيات عن أن تكون تابعة للمعارف البشرية الموازية لها، لتصبح تدريجيا متبوعة بها حاملة للريادة المنهجية والأصولية»[1]، والمُتتبِّع تطوُّرَ الأنساق المعرفية الراصد حالة التفاعل في الساحة الثقافية يلحظ مدى تأثر العلوم الأدبية والمناهج النقدية النصّانية منذ الشكلانيين الروس إلى التفكيكية بهذا الفتح اللساني، الذي مافتئ يمتد تأثيره إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى.

إن ما قدَّمه دوسوسير (De.Saussure) من آراء على قدر كبير من الأهمية، وكلُّ من جاء بعده مدين له وإن اختلف عنه، غير أن دعوى الاستقلالية عن العلوم الأخرى لا تمثِّل

---

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر،(دط)، أوت 1986 م، ص120.

سوى حل مبدئي لعلمنة الظاهرة اللغوية سوف يتلاشى تدريجيا؛ لأن اللغة أشكال تعبيرية لمضامين نفسية ومعطيات اجتماعية وخلفيات ثقافية. ولئن أقصى دوسوسير الكلام من دائرة البحث اللساني بحجة أنه يُعرقِل الوصولَ إلى العلمية، فإن ذلك سيؤثر سلبا على وصف اللغة في حيويتها وأثناء تجليها فعلا تواصليا. كما أن مشروع دوسوسير ظلَّ اجتهادا نظريا، يبحث عن ممثّل تطبيقي.

سعت المدرسة النسقية (المنظوماتية) بزعامة هيلمسليف (Hjemslev) إلى الاستفادة كثيرا من آراء دوسوسير، يتجلّى ذلك في تأكيدها على استقلال البحوث اللغوية عن غيرها؛ فالنظرية النسقية «تنتصب (...) داخل اللغة؛ فهي تَصدُر منها و إليها، ولا تخرج عن دائرة اللغة المنظور إليها على أنها حقل مغلق على نفسه وبنية لذاتها»[1]. أي إنها تُخرِج من اللغة ما يمكن أن يتصل بها من ملابسات اجتماعية وعمليات فيزيولوجية تسهم في تشكيل اللغة وإنتاجِها، وتوصيل الرسالة وإفهامِها، حتى وإن تعلَّق الأمر بمادة اللغة نفسها (الأصوات).

فهيلمسليف وجماعته يؤمنون بكون اللغة صورةً أو شكلا، لا جوهرا أو مادة؛ ومعنى هذا أن الوصف العلمي الدقيق ينصَبُّ على الشكل أو الصورة ما دام عالم الدلالات أو المعاني مشتركا بين اللغات، وما دام الاختلاف بينها يكمن في الدوال.

لا شك في أن النتيجة التي ترتبت على هذا المبدأ هي الكف عن دراسة أجزاء اللغة، والاهتمام بدراسة العلاقات القائمة بين تلك الأجزاء المكوّنة للكل الذي ينتمي إليه. وبعبارة أخرى إن أيَّ عنصر من عناصر الكل أو النص مهما كان منطوقا أو مكتوبا، لا يعدو كونه نقطةَ التقاء أو تقاطع لشبكة من العلاقات، لأن النظام اللغوي نظام شكلي باطني يعبِّر عن تماسك العلاقات وترابطها داخل ذلك الكل الموحَّد. [2]

---

[1] محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة-الجزائر،(دط)، 2001، ص65.

[2] ينظر إبراهيم زكريا، مشكلة البنية- سلسلة مشكلات فلسفية، رقم 8، مكتبة مصر، ص68. نقلا عن بشير إبرير، "مفهوم النص في اللسانيات الغربية"، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة-الجزائر، 2006-2007، ص10.

فهيلمسليف (Hjemslev)تحدث عن بنية نسقية أكبر من الجملة هي النص، محاولا استثمار ما قدَّمه دوسوسير(De.Saussure)من مفاهيم وتطبيقها على نص كامل لا على جملة مفردة، متصورا أن النص شكل ومادة، ولا يهتم اللساني إلا بالشكل بغية الوصول للعلمية.

ومفهوم النص عنده شامل لكل ملفوظ؛ منطوقا كان أم مكتوبا، طويلا أم قصيرا، قديما أم جديدا،[1]إذ لا اعتداد بالحجم وإنما الاعتداد بالكفاية في أداء الرسالة. وعلى هذا فإن النص في هذه النظرية هو منطلق الوصف والتحليل وغايتهما؛ فهو المجال الذي يتحقق فيه النظام الصوتي والمعجمي والنحوي، والنص حدثان- في مقابل النظام- ذو بنية نسقية قائمة على التركيب. يُدْرَس بعيدا عن سياقه وظروف إنتاجه واستقباله، ما دام وحدة أو علامة لغوية كبرى تنتظم بعناصر لغوية، تترابط منطقيا داخل النص وتُدرس بدقة علمية رياضية.[2]

لقد وقعت المدرسة النسقية في إشكالات كبيرة؛ فاللفظة مفردة تختلف عن اللفظة في النص، كما أن إهمال السياق الذي انبثق منه النص وأدّى فيه رسالته قتلٌ له؛ لأن هذا الأخير ليس مجرد بنية نحوية افتراضية يمكن دراستها بمعزل عن ملابساتها التواصلية ووظائفها الخارجية. وقبل هذا وذاك بقي التجريد المنطقي والتأويل الفلسفي يحول دون وصف فعلي لوقائع اللغة.

من أجل ذلك عكف بلومفيلد (Bloomfield) على تخليص البحوث اللغوية من تلك التجريدات والتأويلات، محاولا تقديم معالجة مبنية على الوصف الدقيق للمنجز اللغوي، وصفٌ يعتمد على الملاحظة والتصنيف لا على التأويل والاستبطان؛ فاهتم بالجانب الفيزيائي من اللغة المتمثل أساسا في الصوت، بغية تحقيق وصف موضوعي منضبط[3]، ثم ما يكوّنه الصوت عندما يدخل في علاقات مع أصوات أخرى من وحدات صرفية (مورفيمات)، تتآلف بدورها لتُكوِّن تركيبا. ويقوم الوصف البنوي للغة على هذه المستويات ولا يتجاوزها، ولا يدخل في جدال مع الدلالة أو المعنى؛ «لأننا إذا أردنا أن نحدد معنى من المعاني يجب أن تتوافر لدينا معرفة علمية دقيقة عن كل شيء في عالم المتكلم، ولكن مدى المعرفة البشرية محدود جدا بالنسبة لهذا الأمر.

---

(1) Jean Dubois et autres, Dictionnaire de linguistique, Larousse, p 486.

(2)ينظر محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية-تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع-تونس، ط1، 1421هـ-2001م، 1/27،28،35.

(3)ينظر ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000، ص279.

نحن لا نستطيع أن نعرف معنى أحد المباني اللغوية بشكل دقيق (...) ليس لدينا طريقة لتعريف كلمة الحب أو الكره (...) ويضيف إليها (...) اختلاف وجهات النظر الخاصة (...) ومن هذه الصعوبات تَعدُّد المواقف التي تُستعمَل فيها الكلمة المراد بيان معناها، ثم نجد الصعوبة الخاصة بمزاج المتكلم وحالته النفسية والثقافية (...) وصعوبة استعمال الكلمات في غير المواقف التي اعتاد أكثرُ الناس استعمالَها فيها».[1]

والنص السابق يُوضِّح جوانب كثيرة من أسباب إبعاد البنويين للدلالة والمعنى في التحليل اللغوي؛ فصعوبة ضبط بعض الدلالات اللغوية وارتباط معاني الكلمات بعناصر خارجية: (مزاج المتكلم، المواقف الاجتماعية، وجهات النظر، المجاز...)، كان وراء توجه المدرسة البنوية إلى الوقائع اللغوية المحسوسة، معتمدة في ذلك على الوصف العلمي المبني على الملاحظة والتصنيف.

من هنا، وبناءً عليه، مثلت الجملة المحور الرئيس في أبحاث بلومفيلد(Bloomfield) وأتباعه؛ لأنها حقيقة شكلية قبل أن تكون دلالية ووحدة بنوية أكثر منها وحدة تواصلية.

فبلومفيلد يرى أنها الشكل اللغوي المستقل، الذي لا يدخل في شكل لغوي آخر.[2] وهو تحديد ينم على رغبة جادة في الإقرار بأن الجملة هي أكبر وحدة نحوية، ولا تدخل في إطار بنية أكبر. وعلى اللساني أن يتوقف عند حدودها ولا يتجاوزها كي لا يدخل في وحدات أخرى من نوع مختلف، فيخرج من لسانيات اللغة إلى لسانيات الكلام، مما يؤثر سلبا على علمية الوصف ودقة النتائج. (*)

ولما كانت اللغة سلوكا ظاهرا، تخضع لقوانين السلوكات الأخرى، وجب الوقوف عند بنياتها الصوتية والصرفية والتركيبية؛ فكل بنية قياس. ودراسة اللغة تتمثل في إظهار مجموعة العناصر المكونة لتلك البنية التي يتعاطاها أفراد المجموعة اللسانية، مما يؤلف قياسات تلك اللغة

---

(1) Bloom Field, Language, New York, 1950, P 139,140.

نقلا عن كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1421هـ-2001م، ص242،243.

(2) ينظر المرجع نفسه، ص207.

(*) لهذا لم يرد مصطلح النص في أعمال بلومفيلد غرضا كما يقول محمد الشاوش. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ص36.

المستعملة، أي إن النحو علم تصنيفي هدفه ضبط الصيغ الأساسية في اللغة بحسب تواترها.[1] غير أن إخضاع اللغة لمقاييس شكلية صرفة أمر مشوب بالمخاطر؛ فدارس اللغة بأشكالها المتنوعة والكلام بتجلياته المتجددة، يلحظ تراكيب لا يمكن تفسيرها إلا بعناصر أخر، فبعض التراكيب مستقيمة نحويا لكنها غير مقبولة دلاليا، وكثير من الجمل لا يمكن فهمها إلا في إطار بنية أكبر، وتأبى جمل أن تؤدي وظيفتها إلا في مواقف معينة وبتدخل معطيات خارجية. هذا ما استشعره بعض اللسانيين فحاولوا إصلاح ما يمكن إصلاحه.

يعد هاريس(Harris) القطب الأول في النظرية التوزيعية، هذه النظرية استقت أكثر أفكارها من البنوية سواء ما تعلق بالمنطلقات اللسانية أم آليات التحليل المنهجية. والجديد في عمل هاريس هو توسيع نطاق هذا التحليل ليتجاوز الجملة إلى وحدة أكبر ولتكن خطابا، وذلك حين قدم بحثا بعنوان تحليل الخطاب"Analysis discourse"، سعى من خلاله إلى تحليل لساني للخطاب، فكان هذا البحث منعرجا حاسما في تاريخ البحث اللساني.

لقد نظر هاريس إلى الدراسات اللغوية التي سبقته فوجدها وقعت في إشكاليتين:[2]

– الاقتصار على الجملة و عدم تجاوزها في التحليل؛ حيث اكتفى البحث اللساني بدراسة الجملة بصفتها أكبر وحدة قابلة للوصف النحوي والتحليل اللساني.

– الفصل التام بين اللغة والثقافة والمجتمع، وهذه قضية غير لسانية جعلت اللغويين يهملون العلائق بين اللغة والمجتمع والثقافة، وإن أدركوا أهميتها. وعليه عمل هاريس على توسيع نطاق التحليل ليشمل أجزاء الخطاب بأكمله، أما الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي والمرجعية الثقافية فظل مشروعا مؤجلا، تفرضه رهبة التغيير والخروج من نطاق اللغة في التحليل.

لقد حَدَّد هاريس (Harris) الخطاب بأنه «ملفوظ طويل أو هو متتالية من الجمل تكون مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية، وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض»[3]. يظهر جليا من تعريف هاريس

---

[1] ينظر عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص144.

[2] ينظر سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي– النص السرد التبئير، المركز الثقافي العربي–المغرب، (دط)، (دت)، ص17.

[3] المرجع السابق، ص 17.

للخطاب عدم خروجه عن الأنموذج القواعدي المطبّق على الجملة، وذلك برصد العلاقات بين العناصر اللغوية في إطار بنية الجملة، ولا غرابة في ذلك لأن التوزيعيين يؤمنون بكون اللغة حقيقة بنوية، ودراستها لا ينبغي أن تخرج عن الوصف اللساني المحض. أما الدلالة فتؤخر إلى نهاية التحليل للحكم فقط على استقامة التركيب أو فساده، وبهذا يتشكل تحليل الخطاب لدى هاريس بإسقاط قواعد التوزيع على أجزاء الكلام الواسعة.[1] وما أضافه هاريس من حديثه عن الخطاب يتمثل أساسا في الحالات التي قد تحدث للعنصر في الخطاب، كأن يتحول إلى ضمير أو اسم إشارة، ويبقى محافظا على وظيفته، ومع ذلك لم يأخذ في الحسبان مسألة العلاقة الدلالية بين العناصر المتعادلة نحويا؛ فالتحديد يريد لنفسه أن يكون نحوا محضا[2]، وغدا الخطاب وفق تصور هاريس بنية أكبر من الجملة ولا تخرج عن اللغة بصفتها نظاما.

على الرغم مما حققه هاريس من نقلة نوعية في تاريخ اللسانيات بتوجيهه الدراسة نحو بنية أكبر هي الخطاب، غير أنه لم يخرج في تحليله للخطاب عمَّا أقرته التوزيعية في دراستها للتركيب. ولئن اهتم هاريس بأنماط الاستبدال والإحلال التي تَحْدُث للوحدات اللغوية على سطح النص، فهو لم يتجاوز الإطار الشكلي الصرف.

أما حديثه عن دور الدلالة في الحكم على استقامة التركيب أو فساده فليس من الأهمية الكبيرة؛ لأنه تحدث عن الدلالة اللغوية معزولة عن السياق؛ أي إن هاريس أهمل العلاقات الدلالية التي تحكم بنى الخطاب، والوحدة الموضوعية والمعنى الكلامي، اللذين تتحددان بتدخل عناصر خارجية منها سلطة القارئ ودور السياق.

ويضاف إلى ما سبق خصوصية النصوص التي اشتغل عليها هذا الباحث المتمثلة أساسا في «متون قصيرة وذات طبيعة إشهارية تكثر فيها التوازيات بشكل ملموس، كما أن اختزاله التحليل بحسب المكونات المباشرة يجعل كل جملة تعود إلى بنياتها الأولية (...) وإذا كان كل نص قابلا لأن يرجع إلى هذه البنية الأساس، فإن هذا النمط من الاختزال يصبح بلا أهمية في تحليل الخطاب، لأنه بدل العمل على إبراز البنية الخاصة لجمل نص في تسلسلها، يقف التحليل

---

[1] ينظر محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة، ص75،76.

[2] ينظر سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 1997م، ص20.

عند حد تقديمه الخطاب كمتتالية من مركبات اسمية وفعلية ذات علاقات معينة».[1] وهذا ما يتنافى مع المقاربة الحقيقية للنص، فلا يمكن إسقاط خصائص الجملة وقواعدها على الأبنية النصية، لأن النص/الخطاب وحدة من نوع مختلف لا يمكن أن يقيد بنحو الجملة.

ثم جاء النحو التوليدي التحويلي ردا طبعيا على البنوية والتوزيعية، إذ لم يُقدِّما سوى الوصف والتصنيف للمنجز اللغوي المباشر، دون مراعاة المراحل التي تسبق إنتاج اللغة والتغيرات التي تجري على التركيب. وقد أرسى دعائمَ هذا التوجه وطوّره اللساني الأمريكي شومسكي (Chomsky)، فقد ثار على المناهج التي سبقته، لكونها أهملت دور العقل في إنتاج اللغة وتفسير ظواهرها.

والجدير بالذكر أن أبحاث التوليدية التحويلية في تطور مستمر؛ منذ صدر كتاب شومسكي "البنى التركيبية" إلى اليوم، فما إن تستقيم نظرية وتستوي على سوقها، حتى تأتي نظرية لاحقة من صلبها تنتقدها وتحوّرها. فقد ركز التوليديون في بداية أعمالهم على البنيات اللغوية، فلم يخرجوا عما قررته البنوية مع فهم مختلف للظاهرة اللغوية؛ فإذا ركَّز البنويون على الجانب الفيزيائي في اللغة منطلقين من الوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى، فإن التوليديين أولوا عناية فائقة بالمستويات القصوى في الكلام وتجسّدها الجمل، معرضين نسبيا عن المستويات الدنيا مثل المستوى الفونولوجي والصرفي. وهذا يرجع إلى قناعة مفادها أن علم التراكيب قادر على فهم عمليات إنتاج اللغة وتفسيرها.[2]

فلم يول النحو التوليدي التحويلي أي اهتمام بالدلالة في بداياته الأولى؛ بل ركز على الجملة وبنياتها الأولية، وما يمكن أن تولده من جمل مقبولة نحويا وفق قياسات اللغة. فـ«النحو التوليدي ينحو نحو التجريد، مما يستدعيه في بعض التطبيقات إلى اصطناع الجمل (...) وقد كان هذا من المآخذ على النظرية في أول مراحلها، مما استدعى العناية بالمكون الدلالي في المراحل اللاحقة، من خلال قواعد الإسقاط بالأنساق مع المكوّن التركيبي»[3]. ومدار هذه الرؤية أن لكل عنصر لغوي مقومات دلالية، تشكِّل كنهَه وتُبيّن مضمونه الأساسي، بصفته وحدة مستقلة متميزة عن باقي الوحدات. بيد أن الدلالة المقصودة-هاهنا- هي الدلالة المعجمية المتواضع عليها من لدن الجماعة اللغوية، وهي مركوزة في أذهانهم بالقوة. ولم يهتم النحو التوليدي التحويلي بدلالة التركيب إلا في إطار تحليلات نظرية الدلالة التفسيرية، حيث استطاعت هذه النظرية أن تُميِّز بين كثير من التراكيب المستقيمة

---

[1] سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي- الزمن السرد التبئير، ص18.

[2] ينظر عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص145.

[3] عبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب- مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي-ليبيا، ط1، 2004، ص8،9.

والمنحرفة. ومع ذلك ظل الخلل يزعزع تفسيرها لبعض التراكيب؛ لأن البنى العميقة لا تصلح لأغراض التمثيل الدلالي،[1] ولم تخرج هذه النظرية عن الوصف النحوي، وأما حديثها عن الدلالة فلم يغن علم التركيب سوى في التقريب بين الجمل المتشاكلة.

وحاول تلامذة شومسكي(Chomsky) إقامة نظرية جديدة تنطلق من الدلالة وتتأسس عليها، بغية تفسير أكثر منطقية، واصطلحوا عليها بالدلالة التوليدية. والجديد في هذه النظرية يتمثل في أن «اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية كما هي الحال عند شومسكي؛ بل بتوليد بنية دلالية مجردة تعطي التمثيل الدلالي، ومن ثم تخضع هذه البنية إلى عدة تحولات يتم خلالها إدخال مفردات المعجم، إلى أن يتوصل أخيرا إلى البنية السطحية»[2]. ويَرجع هذا التحول في المنهج إلى تحكيم المنطق في تفسير اللغة، فالإنسان يفكر قبل أن يتكلم، ويؤلِّف الدلالات في ذهنه ثم يُرَكِّبُها على لسانه. والمنعم للنظر في تحليلات هذه النظرية، يلحظ تأثرها بالمنطق سواء ما تعلق بالمصطلح أم بالمنهج من ذلك مفاهيم: المحمول، والموضوع، وعلاقات الاستلزام والتكافؤ.

لقد ركَّز التوليديون –إذاً– على الجملة؛ مستنبطين العلاقات النحوية التي تحكمها، معرضين نسبيا عن الوحدات الصغرى التي تشكلها، متعرضين للدلالة اللغوية في المراحل المتأخرة. بيد أن المعنى الكلامي بقي مبعدا من الأبحاث التوليدية المختلفة والمتلاحقة، وهذا ما أثر سلبا على وضوح نتائجهم وشمولية تفسيرهم للجملة. وينتهي عادل فاخوري، بعد إفاضته في التطورات المختلفة للسانيات التوليدية، إلى أن الحديث عن الوظيفة التي تقوم بها اللغة في المجتمع، يقتضي معرفة العلاقة بينها وبين مقصدية المتكلم والسياق الذي يتحدث فيه. وهذا الأمر لا يتأتى بالدلالات المفردة للألفاظ أو التراكيب.[3] فالجملة قد تتوافق مع قواعد النحو وتنسجم مع معطيات الدلالة اللغوية، لكنها تكون غير مقبولة إذا ما استخدمت في مقام غير مناسب[4]؛ ووظيفة اللغة تتحقق بعوامل عدة منها اللغوية وكثير منها غير لغوية.

على الرغم مما أحدثه شومسكي(Chomsky) من صدى على الدرس اللساني المعاصر، حيث طُبِّقت نظرياته في عدة مجالات منها حقل تعليمية اللغات وإنتاج الكلام والقياس والحاسوب،

---

[1] ينظر عادل فاخوري، اللسانية التوليدية التحويلية، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1988، ص33 وما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص61.

[3] ينظر المرجع السابق، ص83.

[4] ينظر شحدة فارع وغيره، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر،عمان، ط1، 2000، ص198.

فإن تحليله كان ينقصه وصف شمولي للغة الطبيعية؛ فإخضاع التركيب لقواعد شومسكي يحكم على موافقة الجملة للنظام فقط، أما الوظيفة التي يؤديها التركيب والسياق الذي قيل فيه فهما مغيبان تماما.

إن اللسانيات التوليدية التحويلية والمدارس اللسانية التي سبقتها لم تخرج عن الإطار العام، الذي حكم الدرس اللساني منذ دوسوسير (De.Saussure) إلى رواد الدلالة التوليدية. ويتمحور هذا الإطار في أن اللغة نظام من العلامات، يجب أن يُدرس في لسانيات اللغة لا لسانيات الكلام. ولعل ذلك ما جعل تلك المدارس«لا تولي النص أدنى مكانة في أجهزتها النظرية، لاقتصارها على الجملة وما دونها، واعتبارها أقصى الوحدات اللغوية النظامية تجريدا».[1] وهذا ما صيَّر نتائج اللسانيات دقيقة وعلمية، وأما الهنات التي أشرنا إليها فما هي إلا نقد طبعي، يفرضه المنهج العلمي، ويتماشى مع حركة التطور الفكري، التي تستدعي إبراز مواطن الضعف والانطلاق منها بصفتها ركائز لنظرية مستجدة؛ تستلهم مجمل أفكارها من النظريات السابقة. ولهذا كانت تلك النظريات مهادا ضروريا لإقامة صرح معرفي جديد هو لسانيات النص؛ تساندت دوافع وتضافرت لنشأته.

---

[1] محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ص41.

## 2. الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص

أسهمت اللسانيات العامة باتجاهاتها المختلفة وتطوراتها المتنوعة في علمنة اللغة وتقنين ظواهرها وتفسير العلاقات بين بنياتها، وقدمت نتائج كان لها الأثر البالغ في المعارف الأخرى وبخاصة النقد والنحو والبلاغة. ولما كانت الجملة وحدة التحليل لأي دراسة لسانية فقد انصب البحث على دراسة مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية، وفي مرحلة متأخرة الدلالية؛ إذ إن كثيرا من «الدراسات اللغوية الدائرة في فلك نحو الجملة أهملت الجانب الدلالي أو لم تعن به عناية كافية، كما هو الحال في المدرسة البلومفيلدية أول أمرها»[1]، وليست اللسانيات التوليدية التحويلية عنها ببعيد؛ فهي مع اهتمامها بالدلالة في مراحلها المتأخرة، غير أنها ظلت حبيسة الدلالة اللغوية المرتبطة بالنظام، أما المعنى والفعل التواصلي للغة فقد بقيا مشروعا مؤجلا تفرضه رهبة التطوير وحذر الخروج من نطاق اللغة في التحليل.

تعد اللغة نظام علامات، والجملة ممثل شرعي لذلك النظام. لكن هل اللغة مجرد نظام؟! ألا يفترض أنْ تكون وسيلة للتواصل والتفاعل، ووعاء للأفكار والثقافات؟ فباللغة نُوجَد ونتوحد. وهل الجملة كافية للإجابة عن كل أسئلة التحليل؟

إن اللغة أكثر من نظام للعلامات، تتفاعل عناصره داخليا وتدرس ذاتيا؛ فهي وسيلة اتصال وتواصل، وما ينضوي تحت هذين المفهومين من حقائق شكلت صعوبات كبيرة على اللسانيات، عجز النحو الجملي عن الإجابة عنها، فكان البديل سببا لتوسيع نطاق التحليل إلى النص/الخطاب. ويمكن اختصار مسوغات هذه النقلة في النقاط الآتية:

- عدم العناية الكافية بالجوانب الدلالية وإبعاد المعنى من التحليل، مما جعل علماء لسانيات النص يرون أن البحث الشكلي للأبنية اللغوية لا يزال مقتصرا على وصف الجملة، بينما يتضح من يوم إلى آخر جوانب كثيرة لهذه الأبنية، وبخاصة الجوانب الدلالية التي لا يمكن أن توصف إلا في إطار أوسع لنحو الخطاب أو نحو النص.[2] فكثير من الجمل لا يتحدد معناها إلا من خلال سياقها اللغوي الذي ترد فيه.

- يمثل التواصل أهم وظيفة تؤديها اللغة، وهذه الأخيرة-كما يرى هاريس(Harris)- « لا تأتي على شكل كلمات أو جمل مفردة؛ بل في نص متماسك، بدءا من القول ذي الكلمة الواحدة إلى العمل

---

[1] جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (دط)، (دت)، ص66.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص67.

ذي المجلدات العشر، بدءا من المونولوج وانتهاء بمناظرة جماعية مطولة». [1] ولهذا فاقتطاع الجملة من النص إنما هو قطع لنفس اللغة؛ فبالنصوص يتبادل المتكلمان الحديث، والمطالع لكتاب لا يطالع جملة مفردة؛ بل نصا ممثلا في مقالة أو رواية أو سورة قرآنية.

– أهملت لسانيات الجملة السياق الاجتماعي، وهو على قدر كبير من الأهمية في الدراسة اللغوية؛ وقد أكد هذه الأهمية الاتجاه الوظيفي، الذي رأى «أن اللغة عبارة عن وسيلة اتصال يستخدمها أفراد المجتمع للتوصل إلى أهداف وغايات، كما أكد أهمية هذا السياق وغيره من سياقات مدرسةُ فيرث(Firth)، مما حدا بعلماء لغة النص إلى الاهتمام بهذا السياق، وما يتصل به من أمور تتعلق بمنتج النص، ومستقبله، والمحيط الثقافي، والمقاصد والغايات، وهي أمور يشملها مصطلح مقاميات (Pragmatics)[التداولية]. ومن ثم يجيء تعامل علماء لغة النص مع النص بوصفه حدثا اتصاليا، واعتبار محور اللسانيات النصية هو كيف تؤدي النصوص وظيفة التفاعل الإنساني؟»[2]

– ولعل من الدوافع المباشرة التي أدت إلى تجاوز مستوى الجملة في التحليل، هو الاتصال الوثيق بين علم النحو، وعلم الشعر، وعلم البلاغة، وعلم التواصل، وغيرها من العلوم، التي تصاهرت وتفاعلت حتى غدت كلا موحدا لا يجد مبتغاه في الجملة.[3] فكان النص/الخطاب بديلا ضروريا ينطلق من اللغة ليؤسس نظامه وجماليته ويتفاعل مع المجتمع ليؤدي وظيفته، وهو قبل هذا وذاك استراتيجية فكرية وفلسفية تعبِّر عن مكامن النفس الإنسانية ومظاهرها، ومرجعيات اللغة وثقافتها، إن النص ليس نسقا لغويا صرفا؛ بل هو ذات ومجتمع، مبدع وقارئ، نظام ومعنى، جماد وجمال.

– لقد أغفل نحو الجملة بعض الظواهر اللغوية، التي لا يمكن دراستها إلا بدراسة العلاقات البنوية والدلالية والتداولية بين الجمل، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ظاهرة الإحالة، ووحدة الموضوع الذي يتحدث عنه النص، والتماسك النحوي والدلالي بين الجمل، ومختلف العلاقات التي تربط بين أجزاء النص مثل السببية والزمنية والاستدراكية والضدية.

---

[1] فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، الرياض– المملكة العربية السعودية، (دط)، 1419هـ – 1998م ، ص21.

[2] جميل عبد المجيد، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص69.

[3] ينظر الأزهر الزناد، نسيج النص–بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب– بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ص5.

كل هذه المسوغات وغيرها جعلت تجاوز الجملة في التحليل اللساني مشروعا مبررا، إن لم نقل واجبا؛ فالجملة قد ضيَّقت مجال التحليل الديناميكي للغة، مما جعل اللسانيات تبحث عن مبتغاها في النص/الخطاب.

## 3. النـص:

قبل أن نخوض في تعريفات النص يكون من الضروري الوقوف عند دلالاته المعجمية؛ ففي بعض الأحيان تكون الدلالة المعجمية المؤصِّل الحقيقي والمنطقي للمفاهيم الاصطلاحية. وتعريف النص أمر مشوب بالمخاطر المنهجية والمصطلحية يخضع لمنطلقات الباحثين فيه ومناهج دراستهم له، كما أن تنوع أشكال النص وتعدد مضامينه أفرز تعريفات كثيرة؛ تراعي بنيته تارة ووظيفته تارة أخرى. ونظرا لتَميُّز هذا المصطلح بالتداخل والتشعب في التحديد؛ بل وتعدده وتنوعه لدى الباحث الواحد، فإن الانطلاق من الدلالة المعجمية مدخل مهم لتأصيل المصطلح.

### 3-1. في المعجم

تنوعت الدلالات المعجمية لمادة (ن ص ص) في لسان العرب وبقية المعاجم العربية، وإن كانت في مجملها تدل على:

- *الرفع والإظهار:* «النصُّ رَفْعُكَ الشَيء، نَصَّ الحَديثَ يَنُصُّهُ نَصًّا رَفَعَهُ، وَكُلُّ مَا أُظْهِرَ فَقَدْ نُصَّ"، ومنه:"نصّ المتاعَ نصًّا: جعل بعضه على بعض». [1]

- *الوضوح والثبات:* ويتصل هذا المعنى بالسابق، فإذا رُفع الشيء تجلى وبان وقيل: " نَصُّ القُرْآن ونَصُّ السُنَّة أي ما دَلَّ ظَاهِرُ لَفْظِهِمَا عَلَيْه مِنَ الأَحْكَام» [2]. لوضوح دلالتهما وثبات أحكامهما، ومن ذلك قول«عمرو بن دينار: ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَنَصُّ لِلْحَدِيثِ مِنَ الزُهْرِي»[3]، فهو ينقل الحديث كما هو دون تغيير أو تحوير. ومما يدل على الثبات كذلك النصنصة وهي«إِثْبَاتُ البَعِير رُكْبَتَيْهِ فِي الأَرْضِ وَتَحَرُّكُه إذا هَمَّ بالنُهُوض». [4]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت–لبنان، ط1، 1997، 196/6، مادة (و س ق).

[2] المصدر نفسه، ص197.

[3] المصدر نفسه، ص196.

[4] المصدر نفسه، ص197.

– *الاستقصاء والإحكام*: يتجلى هذا المعنى في «قول أبي عبيد: النَصُّ التَحْرِيكُ حَتَّى تَسْتَخْرِجَ مِنَ النَّاقَةِ أَقْصَى سَيْرِهَا»[1]. ولن نبتعد كثيرا عن معنى الإظهار والثبات لنستشف معنى الإحكام وعدم التفكك، فـ «نَصُّ الأَمْرِ شِدَّتُه».[2]

إذا أنعمتَ النظر في المعاني السابقة وجدت النص ظاهرا جليّا من حيث كونه متحققا باللفظ أو الكتابة. والنص قبل أن يتشكل في صورة مكتوبة أو ذبذبات مسموعة كان أفكارا باطنية، مخبوءة في ذهن المتكلم غير واضحة بالنسبة للسامع، حتى إذا أراد المتكلم إبلاغ معنى معين رفعها من نطاق الكمون إلى نطاق التحقق، ومن الموجود بالقوة إلى الموجود بالفعل، فصارت الرسالة واضحة بالنسبة للمتلقي.

وهناك من اجتهد لإضافة عناصر جديدة في محاولة للتقريب بين الدلالة المعجمية والدلالة الاصطلاحية، وتتعلق هذه العناصر بالحكمة، والاستقصاء التام، والترتيب، والتركيب والاقتصاد، فيصبح النص «الشكل اللغوي (الصوتي – الكتابي) الظاهر على تركيب مخصوص بنمط ترتيبي ثابت، يستقصي جميع مفردات خاصته».[3]

إن مادة (نصص) بمعانيها المتقاربة تتجاذب مع المعنى الاصطلاحي العام للنص؛ فالمتكلم يُظْهِر النص باللغة ويُرَكِّبُه بوحداتها ويُثْبِتُهُ بالكتابة أو اللفظ، بعد أن كان حدثانا غير متسق في الذهن، ثم يُرْسِله للمستمع في صورته المنتهية القصوى.

تحدثنا لحد الآن عن الدلالات المعجمية، وبعض علاقاتها بالدلالة الاصطلاحية العامة. لكن النص خضع لمعايير كثيرة وتبلور في صور عديدة، أسهمت في تعقد مفهومه، وتنوُّع دراساته، وتباين وجهات الدارسين في مقاربته؛ وهذا يرجع بنسبة كبيرة لأهميته والمجال الذي يحتله في المعرفة الإنسانية.

---

[1] المصدر السابق، ص196.

[2] المصدر نفسه، ص ن .

[3] عمر أبو خرمة، نحو النص نقد النظرية... وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1425هـ-2004م، ص31.

### 2-3. في الاصطلاح

يشغل النص مكانة مرموقة في الحضارة الإنسانية؛ فبه يتجلى الفكر وتُحفَظُ الثقافة وتُتَرجَم المشاعر والأحاسيس في شكل لغوي. لذا كان النص محور معارف كثيرة ونقطة التقاء مناهج عديدة، فاختلفت بذلك الدراسات التي تناولته وتعددت الممارسات التي طُبّقت عليه. هذا الدور الذي يؤديه النص جعل مهمة تحديده صعبة؛ إذ تتنوع أشكاله تبعا للمجال الذي يوضع فيه، وتتعدد وظائفه حَسْبَ مقاصد منتجه وظروف إنتاجه، وتتباين تأثيراته بتفاوت قرائه والمحللين له. وهناك صعوبة لا تقل خطورة عن الأولى؛ تتمثل في اختلاف مشارب الباحثين وتباين منطلقاتهم الفلسفية واللسانية مما أثَّر على مناهجهم في دراسة النص. فبعضهم ينطلق من بنائه اللغوي الصرف، وآخرون يهتمون بمنتجه أو قارئه، ويعمّم طرف ثالث مفهومه للنص ليَشْمُل سياقه التواصلي التداولي. والأخطر من ذلك تعدد التعريفات وتنوعها داخل التصور الواحد. لهذا سنأخذ من كل تصور شامل تعريفا يعكس توجه أصحابه، ولا يُمَثِّل تحديدَهم النهائي للنص، حتى لا نزيد الأمر تعقيدا.

ينطلق هارفج (Harweg) في تعريفه للنص من ترابطه النحوي النظمي، ويقصد بالنحو –هاهنا– نحو النص لا نحو الجمل؛ لأن هارفج يتحدث في تحليله عن أنماط الاستبدال التي تحدث للوحدات اللغوية على مستوى سطح النص، مثل إحالة الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات الربط وغيرها، فالنص عنده:«ترابط مستمر للاستبدالات السنتجميمية [النظمية]، التي تُظْهِر الترابط النحوي في النص».[1] فهذا التعريف لامس النص في بنيته النحوية الكلية، وحصره في كل تتابع مرتبط نحويا، وهي نقطة على قدر كبير من الأهمية؛ إذ يوسّع نطاق التحليل إلى ما فوق الجملة، ويجعل من النص الوحدة الكبرى للدراسة اللسانية. غير أن هارفج أغفل الجانب الدلالي في النص والوحدة الموضوعية، فقد تكون الجمل مترابطة نحويا مكتملة بنائيا لكنها لا تشكل نصا، وفي مقابل ذلك قد يفتقد النص للترابط النحوي ويؤدي وظيفته على أكمل وجه!

---

[1] سعيد حسن بحيري، علم لغة النص- المفاهيم والاتجاهات، ص108.

إن تعريف هارفج(Harweg) وغيره[*] من اللغويين ينم على رغبة كامنة في عدم إخراج النص من بوتقة النظام، ويتجلى ذلك في عنايتهم بالجانب الشكلي دون الجوانب الأخرى.

ولعل هذا ما دفع بعض اللغويين إلى تجاوز الخصيصة النحوية للنص إلى البحث في ترابطه الدلالي؛ فقد عرف برينكر (Brinker) النص بأنه:«مجموعة منتظمة من القضايا أو المركبات القضوية، تترابط بعضها مع بعض على أساس محوري–موضوعي أو جملة أساس، ومن خلال علاقات منطقية دلالية».[1] أي إن وحدة الموضوع الذي يتحدث عنه النص وترابط أجزائه (قضاياه) دلاليا ومنطقيا كفيلان بتمييز النص عن مجرد أيّ تتال من الجمل؛ فقد يطول المنجز اللغوي إلى أن يُشَكِّل رواية أو ملحمة، كما قد يُختزَل إلى جملة أو أقل ويبقى في النهاية نصا؛ لأنه يعالج موضوعا واحدا. لكن السؤال المطروح هل كل تتابع لغوي مرتبط شكليا ومترابط دلاليا ومتوحد موضوعا يشكل نصا؟! ألا يفترض في النص وظيفة تواصلية وأداة اتصالية وسياق تداولي؟

يتعمق فان دايك (Vandijk) في تصوره للنص متأثرا بمقولات النحو التوليدي التحويلي؛ مُفترِضا للنص تمثيلا دلاليا مجردا، ينعكس على بنية النص. فأصل النص«بنية سطحية تُوَجِّهها وتُحَفِّزُها بنيةٌ عميقة دلالية. ويتصور فان ديك البنية العميقة للنص كمًّا مُنَظَّما من التتابعات، فهي تَعْرِضُ البنية المنطقية المجردة للنص، وتُعَدُّ البنية العميقة الدلالية للنص بالنسبة له أيضا نوعا من إعادة صياغة مجردة، تتحد في النواة (البنية الموضوع للنص). ويقوده فهم البنية العميقة الخاصة بموضوع النص أيضا إلى التحديد التالي: يمكن أن يُنْظَر إلى البنية العميقة على أنها خطة نص ما، على نحو ما يبدو أنه يمكن أن يُحَدِّد سلوكَنا من خلال خطة أساسية».[2] يوضِّح هذا التعريف كيفية إنتاج النص انطلاقا من تشكُّلِه في الذهن عن طريق التأليف بين الدلالات والأفكار ثم تجسّده على سطح النص. وقد حاكى في هذا الوصف تفسير شومسكي(Chomsky) غير أنه تجاوزه؛ إذ تعمق في دلائلية النص وبنيته وافترض له بنيات

---

[*] ممن ركز على الاتساق في تعريف النص برينكر (Brinker) وإزنبرج (Usemberg). ينظر زتسيسلاف وارزنياك، مدخل إلى علم النص– مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، ط1، 1424هـ–2003م، ص53.

[1] سعيد حسن بحيري، علم لغة النص– المفاهيم والاتجاهات، ص109–110.

[2] زتسيسلاف وارزنياك، المرجع السابق، ص56.

شاملة كبرى تتحدد بوحدتها لا بانفصالها عن بعضها بعضا. لكن إنتاج النص لا يمثل إلا عنصرا من العناصر التي تحدد النص.

كما أن النص ليس مجرد نظام يُشَكِّلُهُ المتكلم في ذهنه قبل أن يُرَكِّبَهُ على لسانه أو يُسَجِّلُهُ على ورقته، فالنص أقرب إلى المنجز أو المستعمل منه إلى المفترض أو المجرد. وإذا كان النص سيستعير من اللغة نظامها ومن الكلام معناه وسياقه، وجب مراعاة ذلك في تعريفه.

هذا ما صيّر بعض اللسانيين والنقاد يتجهون للقارئ كخطوة أولى لإماطة اللثام عن العناصر الخارجية التي **تستقبل أو تنتج النص**؛ فبارث (Barthes) قدم لنا في تعريفه عناصر جديدة، وطرح قضايا مهمة تسهم في نصية الرسالة اللغوية، وأكَّد على أن النص مفتوح، **ينتجه القارئ** في عملية مشتركة لا استهلاك. هذه المشاركة لا تتضمن قطيعة بين البنية والقراءة، وإنما تعني اندماجها في عملية دلالية واحدة؛ فممارسة القراءة إسهام في التأليف.[1] ويتجلى دور القارئ في تأويل الرموز وربط بنى النص وأحداثه التي تبدو متباعدة ظاهريا، فالنص وبخاصة الأدبي منه ينفرد ببعد الدلالة وعمق المعنى المقصود، وبجمالية الصورة وحداثتها، وتعدد القراءة وتجددها. إن المعنى ليس ملك صاحب النص أو حبيس البنية؛ بل يسهم القارئ في إنتاجه من خلال التأويل وملء الفراغات وتصور التوقعات، لهذا أولت مناهج ما بعد الحداثة وبخاصة نظريات القراءة وجماليات التلقي لدى ياوس وإيزر (Yaos&Iser) عناية فائقة بالقارئ، وجعلته محور التفاعل الأدبي. هذا الأخير تحكمه أمور أخرى تسهم في العملية التواصلية اللغوية، مثل السياق الحقيقي والتخيلي للنص، والخلفيات المعرفية للمتكلم والمستمع، والتفاعل الإستراتيجي بين أفكار الناس وتوارد خواطرهم وتلاقحها في إنتاج النصوص.

إن المتتبع لتعريفات النص السابقة يلحظ كيف بدأت تنسلخ من بوتقة الشكلانية وسلطة النظام إلى فضاء أرحب هو **عالم النص**، حيث المعنى الكلامي الحر وملابسات الاستعمال، وما يكتنفه من علاقات تتجاوز اللغة إلى التواصل، وما يؤثر في إنتاجه وتلقيه من نماذج غائبة وأخرى حاضرة، يتفاعل فيها الداخلي مع الخارجي واللغوي مع الفكري. من هذه الزاوية عرَّفت جوليا كرسيتيفا (J-Kristeva) النص بأنه:«جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان، بواسطة الربط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من

---

[1] ينظر صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص271،272.

**الملفوظات السابقة عليه والمتزامنة معه**. فالنص إذن إنتاجية»[1]، تنطلق من اللغة وتنفتح على عوالم أخرى مثل الوقائع النفسية والمعطيات الاجتماعية والأحداث التاريخية، مما يجعله نسقا لغويا ذا بعد فكري إستراتيجي تتداخل فيه الأنظمة اللغوية مع بعضها ومع غيرها، وتتفاعل فيه الأفكار وتتصاهر حتى تفرز نصا ينبثق من غيره، وينفرد بأصالته، وينفتح على الفكر والثقافة **عبر لغته**. فاستكناه النص يتطلب استحضار النصوص الغائبة، وهذا الاستحضار مرهون بالربط بين اللغة والفكر.

لاشك أن تحديد كرسيتيفا للنص نتاج منطقي ومرتقب لاشتغالها الواسع بالتناص وأبعاده السيميولوجية، ثم إنها تحدثت عن التواصل بين عناصر العملية الكلامية. ولهذا طفق مفهوم النص يتوسع ليحتك بمقصدية المرسل ونسقية الرسالة وتأويل المرسل إليه، مما أحدث إشكالات وأثار تساؤلات أكثر مما قدم إجابات؛ لأنه دخل فضاء التواصل اللغوي بوسائله اللغوية وعبر اللغوية وتمثلاته المتنوعة تنوع المقاصد والسياقات والخلفيات. كل هذا وغيره دفع بعض الباحثين إلى محاولة الاهتداء إلى تعريف شامل للنص، بغية حصره وتمييزه عن غيره من أنماط الملفوظات.

ولعل أشمل تعريفات النص وأكثرها تداولا بين الباحثين تعريف دوبوكراند (De.Beaugrande) ودريسلر(Dressler)؛ فالنص–حسب تصورهما– «حدث تواصلي، يلزم لكونه نصا أن تتوفر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير»[2]؛ وتتمثل هذه المعايير في:

– الاتساق **Cohesion**[*]: ويقصد به الترابط الرصفي النحوي، الذي تتحقق به خاصية الاستمرارية في ظاهر النص على صورة وقائع يتعالق بعضها ببعض، ويؤدي السابق منها إلى اللاحق.

– الانسجام **Coherence** [**]: وهو ترابط المفاهيم والأفكار في عالم النص، ويتحقق بتنشيط عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي للنص.

---

[1] علم النص، ترجمة فريد الزاهي، مراجعة عبد الجليل ناظم، دار توبقال، المغرب، ص21. ينظر صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، 269.

[2] سعد مصلوح، "نحو أجرومية للنص الشعري– دراسة في قصيدة جاهلية"، مجلة فصول، المجلد 10، العدد1–2، جويلية–أوت، 1991، ص154.

[*] ترجمه سعد مصلوح وتمام حسان بالسبك، وبشير إبرير بالتناسق.

– القصدية **Intentionality**: وتتمثل فيما ينويه منشئ النص من جعل صورة ما من صور اللغة متسقة ومنسجمة تؤدي وظيفة معينة. ويتعلق هذا المعيار بصاحب النص.

– المقبولية **Acceptability**: ويتعلق بموقف مستقبل النص إزاء منجز لغوي ينبغي أن يكون مقبولا ومستحسنا لدى متلقيه.

– المقامية **Situationality**: وترتبط المقامية بالسياق الذي يظهر فيه النص ويتحقق بوصفه أداة اتصالية بين شخصين. وهذا الموقف يمكن استرجاعه ولو بصورة افتراضية حتى يتسنى لنا الحكم على نصية الرسالة اللغوية.

– التناص **Intertextuality**: فكل نص يُبْنَى على كتابات سابقة طالما أن أفكار البشر نتاج ثقافات وأفكار إنسانية، ونموذجا للتفاعل والتلاقح القصدي وغير القصدي بين النصوص.

– الإعلامية **Informativity**: يحمل كل نص كمية إعلامية تتفاوت بتنوع أشكال النص ووظائفه.[1]

يُعَدُّ تصور دوبوكراند ودريسلر(De.Beaugrande & Dressler) للنص أشمل التحديدات؛ إذ إنه راعى الجوانب الداخلية للنص المتمثلة أساسا في ترابطه الشكلي والمعنوي، وأثار قصدية المتكلم ومقبولية المتلقي، وبيَّن أهميةَ السياق الخارجي في فهم النص والحكم على اتساقه وانسجامه، ثم ما يمكن أن يمتد عبر جسر النص من قضايا التفاعل مع النصوص الغائبة، ومسائل الكم المعلوماتي للنص.

كل هذه المعطيات جعلت اللسانيين والنقاد العرب لا يخرجون كثيرا عما نظَّر له الغربيون للنص. فهذا محمد مفتاح يعد النص مدونة حدث كلامي ذي وظائف متعددة؛ فهو تواصلي وتفاعلي ومغلق وتوالدي.[2] ولهذا يُصبح النص استراتيجية شاملة أصلها الكلام، وفرعها وظائف متنوعة تشترك فيها النصوص سواء ما تعلق بالمادة اللفظية (مدونة، كلامي، مغلق) أو ما تعلق فيه النص بغيره (حدث تواصلي، تفاعل، تناص) وغير ذلك مما يُوَضِّح دلالية النص وديناميته.

---

(**) ترجمه سعد مصلوح بالحبك، وتمام حسان بالالتحام، وبشير إبرير بالترابط الفكري.

(1) ينظر روبرت دوبوكراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، دار الكتب، القاهرة–مصر، ط1، 1418هـ–1998م، ص103–105.

(2) ينظر تحليل الخطاب الشعري–استراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، دار التنوير، بيروت، ط3، 1992، ص119،120.

قد يكون من الصعوبة أن نزعم لتعريف بأنه الأفضل، أو نحكم على آخر بأنه الأجزم لتحديد النص. ولكن الذي لا شك فيه أن النص أكبر من وحدة شكلية أو دلالية، فهو واقعة اتصالية تقع بين مُرْسِلٍ ومُرْسَلٍ إليه في سياق معين، وتتضمن تقاطعات مع نصوص أخرى تتفاعل معها لتُسهِم في تشكُّلها وتشكيلها النهائي، وهذا ما جعل التعريفات التي عُنيت بسياق النص ووظيفته أكثر استقرارا، وأدق تحديدا من تلك التي ربطت النص بالجملة أو بالقضية أو بهما معا. بيد أن تصنيف النص في إطار الوقائع اللغوية التواصلية يثير تساؤلات عن الفرق بينه وبين الخطاب، فكلاهما صار موضوعا لكثير من المعارف والمناهج المتداخلة مفهوما وإجراء.

## 4.الخطاب:

### 4-1. عند علماء العربية

يُعد المنطلق المعجمي مدخلا مُهمًّا من باب التأصيل للمادة المعجمية والتمهيد للدلالة الاصطلاحية.

وقد تنوَّعت المعاني المعجمية لمادة (خ ط ب) بين الحقيقة والمجاز، وبين الدلالة على قضايا اجتماعية والدلالة على أشكال كلامية. ويمكن إجمال أهم هذه المعاني في:

- *الأمر والشأن:* يقال «ما خَطبُك؟ أَي ما أَمرُك؟ وتقول هذا خَطْبٌ جَليل، وَخَطْبٌ يَسير (...) وفي التنزيل العزيز قال: (فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ)[الحجر: 57]، وجمعه خُطُوب»[1].
- *التماس النكاح:* لهذا نجدهم يقولون«خَطَبَ الخَطِيبُ خِطْبَة جميلة، وكَثُرَ خُطَّابُهَا، وهذا خِطْبُهَا وهذه خِطْبُه وخِطْبَتُه».[2]
- *فن من النثر:* عرفه العرب منذ القديم؛ فالخُطْبَة هي:«الكلام المنثور المسَجَّع ونحوه (...) مثل الرسالة التي لها أول وآخر (...) ورجل خَطيب حسن الخُطبة، وجمع الخطيب خطباء».[3]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، 275/2، مادة ( خ ط ب ).

[2] الزمخشري، أساس البلاغة، راجعه وقدم له إبراهيم قلاتي، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، ص172، مادة (خ ط ب).

[3] ابن منظور، المصدر السابق، ص275.

- *الطلب والتمكّن من الشيء:* يَعُدُّه الزمخشري معنًى مجازيا؛ من ذلك قولهم «فلان يَخْطُبُ عمل كذا: يَطْلُبُه. وقد أَخْطَبَك الصَّيد فارْمِه، أي أكثبك وأمكنك. وأَخطبك الأمر (...) ومعناه أطلبك من طلبت إليه حاجة فاطلبني».[1]

- *الكلام مباشرةً مع الشخص وله صلة بالمراجعة:* ومنه« الخِطاب والمخَاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا، وهما يتخاطبان»[2]؛ أي يتبادلان الكلام مثلما حدده دوسوسير(De.Saussure) فيما أسماه **بالدورة الكلامية**، التي تقع على الأقل بين اثنين: متكلم ومستمع.

لم يكن لفظ الخطاب –إذاً– مستحدثا في العربية أو وافدا جديدا إليها؛ بل هو ضارب مع جذورها منقوش على معاجمها؛ وهذا ما صيّر معناه المعجمي ينأى بجانبه عن المعنى المتداول لدى المتخصصين. وهي من الهنات التي طبعت المعاجم العربية قديما وحديثا، فكثير من الألفاظ تخضع لنواميس التطور الدلالي دون أن ترصد معاجم العربية هذه التغيرات بحسب التداول والعصرنة، وبخاصة إذا تعلق الأمر بكلمة (خطاب)؛ فهي موجودة بقوة في كتب علماء العربية مستعملة بمعان اصطلاحية وبخاصة عند الأصوليين(*). بل إنها وردت بصيغ مختلفة في القرآن الكريم، ودلت على معان أقرب إلى المعنى الاصطلاحي منها إلى الدلالة المعجمية:

- قال الله تعالى:(وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الجَٰهِلُونَ قَالُوا سَلَمَا). [الفرقان:63]
- قال الله تعالى:(فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الخِطَابِ). [ص:23]
- قال الله تعالى:(رَبُّ السَّمَٰوَٰتِ والأَرْضِ ومَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَٰن لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابَاً). [النبأ:38]
- قال الله تعالى:( وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وءاتَيْنَاهُ الحِكْمَةَ وفَصْلَ الخِطَابِ). [ص:20]

---

[1] الزمخشري، المصدر السابق، ص172.

[2] ابن منظور، المصدر السابق، ص275.

(*) ينظر على سبيل المثال الشافعي– الرسالة، وابن حزم– الإحكام في أصول الأحكام، والآمدي– الإحكام في أصول الأحكام.

يبدو من خلال الآيات الآنفة الذكر أن الخطاب يراد به الكلام، الذي يستحضر متكلما ومستمعا. ولما اقترن اللفظ بصفة الفصل دلّ على «البيّن من الكلام الملخَّص الذي يُبيّنه من يُخَاطَب به لا يلتبس عليه».[1] فلا غموض ولا اضطراب في توصيل الرسالة إلى المخاطَب، وهذا مما لا يتأتى لكل الناس؛ فقد خصّ اللهُ النبيّ داود عليه السلام بهذه الموهبة، التي تجعله قادرا على التعبير عن مكامنه وإيصال مقاصده بتبيان وانتظام ووضوح وإفهام؛ «لأن فصل الخطاب عبارة عن كونه قادرا على التعبير عن كل ما يخطر في البال، ويحضر في الخيال بحيث لا يختلط شيء بشيء، وبحيث ينفصل كل مقام عن مقام»[2]. إذ يُفترَض في الخطاب الإبانة، ومناسبة الكلام للمقام الذي أُستعمل فيه، وهو موجَّه –عادة– إلى شخص معيّن يكون حاضر الذهن والبدن، فالتواصل بين المخاطِب والمخاطَب آنيٌّ ومباشر.

وعلى ذكر طرفي الخطاب، فقد تحدث النحاة عن المخاطَب للدلالة على طرف الخطاب الآخر. وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش: «والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات، والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم و**المخاطَب** والمشاهدة لهما، وتَقَدُّمُ ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم، فأَعْرَفُ المضمرات المتكلم لأنه لا يوهمك غيره ثم المخاطَب والمخاطَب تلو المتكلم في الحضور والمشاهدة»[3] . وهكذا تحدث ابن يعيش عن السياق وعناصره المتمثلة في المتكلم أو المرسِل للفعل اللغوي والمستمع أو المستقبل للرسالة، وأشار إلى أهمية الحضور والمشاهدة بصفتهما شرطين لتفسير عناصر الخطاب المضمرة. وقد يدل الضمير على حال المخاطَب مثلما هو الأمر في كاف الخطاب، و«تختلف حركات هذه الكاف ليكون ذلك أمارة على اختلاف أحوال **المخاطَب** من التذكير والتأنيث، وتلحقه علامات تدل على عدد من المخاطبين، ويوضح لك ذلك نعت اسم الإشارة ونداء المخاطب».[4] بيد أن مصطلح الخطاب ورد بِاطّراد عند الأصوليين؛ إذ عليه دارت أبحاثهم في تفسير الخطاب الإلهي

---

[1] الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، (دط)، (دت)، 80/4.

[2] فخر الدين الرازي، التفسير الكبير– مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، 1403هـ–1983م، 187/26–188.

[3] شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 84/3،85.

[4] المرجع نفسه، ص134،135.

وتمحورت دراساتهم في خطاب القرآن ودرجاته وصار يدل عندهم على توجيه الكلام لمن يفهم، فانتقل من الدلالة على الحدث المجرد من الزمن إلى الدلالة على الاسمية، وصار مرادفا للكلام.[1] ولعل أقرب تعريفات الأصوليين ملامسة للخطاب بمفهومه الحديث هو ما ذهب إليه الآمدي، إذ عدّه «**اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه**».[2] فهذا التعريف يُوضِّح حقيقة الخطاب من حيث كونه لغة متواضعا عليها من لدن الجماعة اللغوية، وتستعمل هذه اللغة لأغراض تواصلية. وعليه يفترض الخطاب عناصر أهمها:

- **اللغة**: وهي مجموع القواعد والمفاهيم المركوزة في الذهن الجمعي، وتكون مشتركة بين طرفي الخطاب.
- **القصدية**: تتعلق بالمخاطِب الذي يقصد من كلامه أمورا لإيصال رسالته.
- **الأثر**: يتوقف على المخاطَب من خلال تفاعله أو رد فعله تجاه ما يُلقى إليه.
- **الاتصال**: فعادة ما يتطلب الخطابُ الحضورَ والمشاهدة والاستعداد للمُخَاطَب.
- **المخاطَب**: فهو المقصود بالخطاب، والمعني بالعملية التواصلية.

يظهر من خلال ما سبق أن الأصوليين قد استطاعوا مقاربة مفهوم الخطاب إلى حد بعيد. وإن كان جل اهتمامهم منصبا على الخطاب الديني، وظل الحديث عن الخطاب التداولي العادي مشروعا مؤجلا، استغنى عنه التبحر في علوم القرآن والحديث، أما الخطاب الأدبي فقد دلت عليه أمور جانبية؛ مثل تقديم القصيدة بمناسبتها، أو استئناف الرسالة بالمرسل والمرسل إليه، أو الحديث عن السياق المادي للنص الأدبي.

وإذا كان مفهوم الخطاب يدل على الكلام الذي يفترض متكلما ومستمعا حسب تصور الأصوليين، فإن النقاد واللغويين العرب المحدثين قد أعادوا النظر فيه متأثرين بالمدارس اللسانية الغربية؛ فربطوه بالنص حينا وبالكلام حينا آخر وبمستعمله (المتكلم والمتلقي) حينا ثالث.

---

[1] ينظر عبد الهادي الشهري، استراتيجيات الخطاب- مقاربة لغوية تداولية، ص36.

[2] الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1406هـ- 1986م، 136/1.

فقد أقام سعيد يقطين تعريفه للخطاب على أساس تمييزه عن النص؛ فالنص أشمل من الخطاب باعتباره مرسلة نحوية، بينما النص مظهر دلالي يصنعه المتلقي[1]، في عملية مشتركة مع صاحب النص. وهذا ما يجعل النص منفتحا على عوالم أخرى عن طريق السياق والتناص.

وفي مقابل هذا التصور يَعُدُّ محمد مفتاح الخطاب أعمّ من النص؛ لأن الأول يختص -حسب رأيه- باتصاله بالواقع الخارجي من خلال علاقة الانسجام، وفي هذا الصدد يقول: «إن النص عبارة عن وحدات لغوية طبيعية مُنَضَدَّة متسقة، وإن الخطاب عبارة عن وحدات لغوية منضدة متسقة **منسجمة**».[2]

وهناك من الدارسين العرب من رأى أن الخطاب تمظهر في مصطلحات عديدة بحسب اتجاهات الدرس اللساني؛ فهو الكلام عند دوسوسير(De.Saussure) ، والنص عند هيلمسليف(Hjemslev) ، والإنجاز عند شومسكي(Chomsky)، والرسالة عند جاكبسون (Jakobson)، والخطاب عند ڤيوم (Gaillaume)، والأسلوب عند رولان بارت(Barthes).[3] ويجمع بين المفاهيم السابقة عنصرا التمرد على النظام اللغوي والاستعمال الفردي للغة أو الجهاز أو الملكة أو السنن أو القواعد. لكنّ الغربيين أنفسهم مختلفون في تحديد ماهية الخطاب والمجال الذي ينتمي إليه، ولو كان الأمر بهذه البساطة لما احتدم الخلاف بينهم في تعريف الخطاب.

### 4-2.عند اللغويين الغربيين

تشعَّب تعريف الخطاب في الدراسات اللسانية والأدبية الغربية بتشعب أشكاله ووظائفه، وبتعدد منطلقات الباحثين وتشابك استراتيجياتهم في تصوره وتحليله. فبين الدلالة العامة للمصطلح باعتباره توجُّها فكريا يتعامل باللغة وينفتح عن الفكر والثقافة؛ على نحو ما نسمع عن خطاب ديني وخطاب علماني وخطاب سريالي، وبين الدلالة الخاصة على وحدة لسانية أو

---

[1] ينظر انفتاح النص الروائي- النص والسياق، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، الدار البيضاء- المغرب، (دط) (دت)، ص32.

[2] التشابه والاختلاف- نحو منهاجية شمولية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، بيروت-لبنان، ط1، 1996، ص35.

[3] ينظر رابح بوحوش، الأسلوبيات وتحليل الخطاب، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، (دط)، (دت)، ص73.

عبر لسانية تقع في خضم مصطلحات أخرى مثل النص والملفوظ والتلفظ، تتصادم معها مفهوما وإجراء بين هذا وذاك وُجِدَ مفهوم الخطاب وتبلور.

ربط كثير من اللسانيين بين الخطاب والكلام بالمفهوم السوسيري فجعلوهما مترادفين؛ فهذا ڤيوم(Gaillaume) يقيم تعريفه على التمييز بين مستوى اللغة ومستوى الخطاب، فإذا كانت اللغة هي النظام السابق على الخطاب، وهي موجودة بالقوة، فإنّ الخطاب هو ما يُوجِدُها بالفعل عن طريق الاستعمال.[1] ويتميّز عنها بتجدد المعاني وتدخل السياق في تحديد وظيفة الرسالة اللغوية، وسلطة المتكلم في نظم الوحدات اللغوية واستبدال الدلالات المتماثلة أو المتقابلة، مما يلائم المقام الذي يتكلم فيه. وهذا التصور الذي يجعل من الخطاب مرادفا للكلام معمول به في اللسانيات البنوية.[2] ويبدو مفهوما عائما، قابلته تعريفات أخرى بحثت عن معنى الخطاب في اللغة لا الكلام.

يُحَدِّدُ هاريس الخطاب بأنه وحدة أكبر من الجملة ولكنها متماثلة معها؛ فالخطاب عبارة عن «متتالية من الجمل تكوّن مجموعة منغلقة».[3] إن هاريس وغيره من الشكلانيين يؤمنون بأن الخطاب جزء من نظام عام هو اللغة، وعليه كل دراسة لسانية يجب أن لا تتجاوز الأنموذج القواعدي حتى وإن اضطر الأمر إلى توسيع قواعد الجملة لتشمل بنية أكبر؛ كأن تكون ملفوظا أو نصا أو تلفظا أو خطابا، فالمهم أن لا تخرج اللسانيات من اللغة إلى أنظمة أخرى .

وما انفك تحديد ماهية الخطاب عن التصنيف حتى مع أصحاب المدرسة الفرنسية؛ فقد ميَّز كيسبن (**Guespin**)بين الملفوظ والخطاب، فإذا كان الملفوظ متتالية من الجمل منتهية موضوعة بين بياضين دلاليين فإن الخطاب ملفوظ منظور إليه من وجهة نظر حركية خطابية مشروط بها.[4] وهذا التعريف يضع الخطاب في منطقة وسطى بين النظام والكلام وبين النسق والسياق، وهو تصور نادى به بنفنيست[*](**Benveniste**)؛ حين عدّ الخطاب ملفوظا منظورا

---

(1) ينظر عبد الهادي الشهري، استراتيجيات- الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص37.

(2) ينظر سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي- الزمن السرد التبئير، ص22-23.

(3) المرجع السابق، ص17.

(4) المرجع نفسه، ص22.

(*) بالإضافة إلى بنفنيست وكيسبن يرى شارودو (Charaudeau) الخطاب ملفوظا مضافا إليه ظروف تواصله. ينظر المرجع نفسه، ص ن.

إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله بالتواصل، أو هو كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا تكون عند الأول نية التأثير على الثاني بطريقة ما.[1] فالملفوظ وحدة نسقية متسقة ومنسجمة داخليا، تنتمي إلى مجال الكلام باعتبارها كانت تلفظا قبل أن تستقر وتنغلق عن نفسها. أما الخطاب فهو ملفوظ مشتمل على ميكانيزمات التواصل؛ من قصدية وسياق وتأثير ووظيفة، وغير ذلك مما يتصل باللغة الطبيعية كما يستعملها الناس إنتاجا وتلقيا.

ويمكن إجمال تعريفات الخطاب السابقة في الشكل الآتي:

---

[1] Problème de linguistique générale, édition Gallimard, 1974-1995, Cérès édition Tunis , P240, 241.

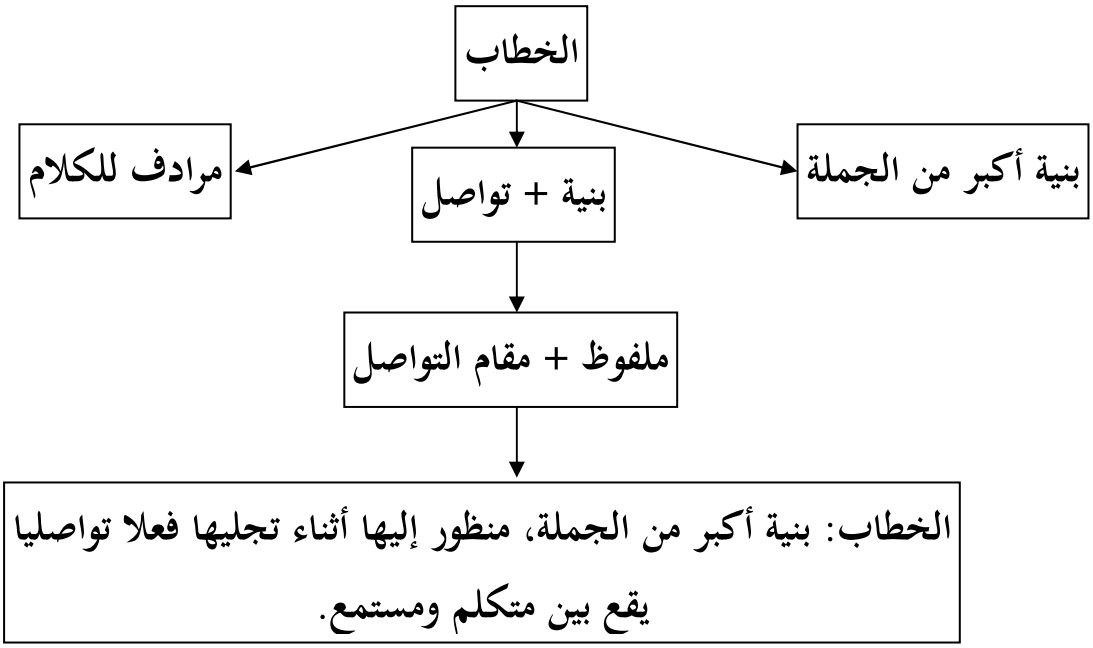


وعليه يكون الخطاب وحدة لغوية تواصلية، تقع بين اللغة بصفتها بنية والكلام بوصفه وظيفة. فالأصل في الخطاب أن يفترض متكلما، يمارس قصدية في تنظيم خطابه بناء على هدفه وسياق إنتاجه للخطاب، ومستمعا يتلقى الرسالة بناء على ملابسات حاضرة (السياق المادي) وخلفيات غائبة (معرفته للمتكلم والنص).

على أن هذا لا يعني أن لسانيات النص تنبني أساسا على ما يسمى اجتماعية الأدب، أو النقد السياقي، وغيرها من المناهج التي تنطلق من الخارج إلى الداخل؛ فتبحث في أيديولوجية المرسل وتاريخه أو نفسية المبدع وعُقَدِه. إن لسانيات النص-في هذا المقام- تبحث في كيفية تحقق نصية الخطاب، من خلال عناصر لغوية تتعلق بالنص وأخرى تداولية تتعلق بمنتج الخطاب، ومتلقيه، وقناة الاتصال.

فالخطاب يمثل نموذجا ديناميكيا تصبح فيه اللغة أداة تأثير وتوجيه وتقرير، وكل هذا يتحدد بطبيعة الاتصال وعناصره وماهية السياق بأنواعه. أما النص فعلى الرغم من ارتباطه بمنتجه ومتلقيه يظل مشدودا إلى اللغة أكثر منها إلى الاستعمال؛ لأنه وحدة منغلقة نسبيا مكتملة بنائيا.

## 5.لسانيات النص

تعد لسانيات النص **Linguistics textuelle** فرعا معرفيا جديدا على الرغم من مرور ثلاثة عقود ونصف على نشأتها؛ لأنها لم تستقر بعد على مفاهيمها ومناهجها، ومع ذلك لا يوجد هناك خلاف كبير حول مفهومها؛ إذ تُحَدد بأنها «ذلك الفرع من فروع علم اللغة الذي يدرس النصوص المنطوقة والمكتوبة (...) وهذه الدراسة تؤكد الطريقة التي تنتظم بها أجزاء النص، وترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد».[1] يؤكد هذا التعريف أن النص محور رئيس في لسانيات النص، فهو الوحدة الكبرى في التحليل لا كما ذهب بلومفيلد(Bloofield) وغيره من أن الجملة هي أكبر الوحدات اللسانية، ولئن اهتمت لسانيات الجملة بوصف المستويات الداخلية للمعطى اللغوي من صوت، وصرف، وتركيب، ودلالة، فإن لسانيات النص تدرس تلك الجوانب في إطار البنية الكلية للنص، وتتعمق في الجوانب الدلالية والتأويلية، كما تحلل الفعل التواصلي.

إنّ علماء النص يتعاملون «مع النص بوصفه حدثا اتصاليا أو واقعة اتصالية، والناس في استعمالهم اللغة – أو بالأحرى النصوص– يمارسون إجراءات في الإنتاج تسعى للوفاء بأشراط أو مقتضيات السياق بغية النجاح في تحقيق المقاصد، وهم يمارسون أيضا إجراءات في التلقي بغية فهم ما يتلقونه».[2] وبهذا تكون البنيات النصية التي تتخذها لسانيات النص محور دراستها مختلفة عن بنية الجملة، سواء في تحديدها الشكلي أم في وظائفها الخارجية. فموضوع هذا العلم «النص من حيث هو بنية مجردة يتولد بها جميع ما نسمعه ونطلق عليه لفظ نص، ويكون ذلك برصد العناصر القارة في جميع النصوص المنجزة، مهما كانت مقاماتها وتواريخها ومضامينها. وهي في هذا تتقاطع في موضوعها مع جميع العلوم المتعلقة بدراسة النص وتجمعها فتتجاوزها؛ لأنها أقصاها تجريدا، فلا تبحث في المضمون إنما تهتم فيما يكون به الملفوظ نصا».[3] أي إن لسانيات النص توجه اهتمامها إلى العناصر التي تحقق نصية ملفوظ ما مهما كان نوعه (أدبيا،

---

[1] صبحي إبراهيم الفقي، علم النص بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، (دط)، (دت)، 35/1.

[2] جميل عبد المجيد حسين، "علم النص أسسه المعرفية وتجلياته النقدية"، مجلة عالم الفكر، العدد2، المجلد32، أكتوبر-ديسمبر2003، ص141.

[3] الأزهر الزناد، نسيج النص- بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، ص18.

تاريخيا، قانونيا...)، وشكله (حواريا، سرديا، وصفيا...)، ووظيفته (الإخبار، الإقناع، الإعلام...)، وسياقه. وإن كان ما يهمنا أكثر هو الخطاب الأدبي وبخاصة الشعري منه، حيث تتجلى اللغة في أبهى صورها، وتظهر الطاقة الإبداعية للمرسل الذي يمارس القصدية في تنظيم الخطاب وتركيبه، فيثير القارئ لتفكيك النص وإعادة تركيبه بناء على ملابسات حاضرة ونماذج غائبة.

بالإضافة إلى ذلك يدرس هذا العلم عناصر لم توضع في الاعتبار من قبل، من ذلك أنماط الإحالة والحذف والتكرار، وأدوات الربط التي تربط الجمل والفقرات بعضها ببعض، فضلا عن تلك العلاقات الدلالية العميقة التي تشكل بنيات النص الكبرى وتتجاوز ما كان يُطْرَحُ من مسائل الدلالة الجزئية إلى أفق التأويل الشمولي للنص بصفته وحدة دلالية، يسهم المتلقي بجانب كبير في استقصائها واستجماعها.

ونظرا لتعدد مناهل هذا العلم واتساع مجاله وتباين اتجاهاته فقد اختص بميزات شكلت خصوصيته ولعل أبرزها:[1]

* عدم ارتباطه في نشأته ببلد معين أو بمدرسة بعينها أو باتجاه واحد.

* التداخل المعرفي؛ حيث إنه استقى أكثر أسسه ومعارفه من علوم تتداخل معه تداخلا شديدا.

* التشعب؛ فلا يسود حول مفاهيمه وتصوراته أي اتفاق.

هذه السمات أفضت إلى تبلوره في اتجاهات مختلفة، رادها علماء غربيون تباينوا في المنطلقات وتقاطعوا في الممارسات، لكن السؤال المطروح: ألا يمكن أن توجد ملامح أو جهود قوية لعلماء العربية في مقاربة لغة النص/الخطاب؟ وبخاصة أن الدرس اللغوي قد بلغ من الرقي ما ينبئ عن وجود إشارات لهذا العلم.

---

[1] ينظر سعيد حسن بحيري، علم لغة النص- المفاهيم والاتجاهات، ص1،2.

## 6. جذور عربية للسانيات النص:

يمثل التراث العربي وبخاصة اللغوي منه حدثا فريدا في تاريخ الحضارة الإنسانية، ونحن لسنا بصدد تبرير هذه الحقيقة أو الدفاع عنها، لكن الذي لا خلاف فيه أن مرد هذا النضج والرقي هو المعجزة اللغوية الخالدة؛ إذ مثل القرآن الكريم محور الحضارة العربية ومنه انطلقت كل محاولة اجتهادية، وانبثقت جل النظريات المعرفية، وعليه قامت علوم العربية وتعاقبت.

وإذا كان مصطلح النص ومفهومه لم يردا غرضا ولا عرضا في الأنحاء الغربية التقليدية.[1] فإن ذلك لا ينطبق على التراث العربي؛ إذ وجدت مصطلحات أخرى قاربت مفهوم النص ودلت عليه ضمنيا مثل البيان والنظم والمنوال[2]،بل قد حظي مصطلح النص بتعريف مستقل لدى الشريف الجرجاني[*]وإن كان لا يطابق المفهوم الحديث للنص. و أكثر من ذلك يهتدي المتفحص لعلوم العربية الشغوف لاستكناه ما خبأته كتب القدامى، إلى محاولات جادة في النحو والبلاغة والنقد والتفسير وعلوم القرآن، قد قاربت حينا وتقاطعت حينا آخر وتطابقت حينا ثالث مع ما هو موجود في اللسانيات النصية؛ من ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحديث عن ترابط الجمل وما يتصل به من قضايا العطف والحذف والوصل والفصل، والعلاقات بين أجزاء القصيدة وربط بدايتها بنهاياتها، وتماسك الآيات والسور ومناسبتها لما قبلها وما بعدها، والارتكاز على السياق وملابساته مثل: أسباب النزول بالنسبة للنص القرآني، والمناسبة بالنسبة للقصيدة، ومقتضى الحال الذي يحدد المقال، وتأويل مقصدية المتكلم، وافتراض مقبولية السامع في الفعل التواصلي، مثلما تحدث الجرجاني والجاحظ.

ولن نسهب في الحديث عن هذه الأمور وغيرها؛ بل سننتقي نماذج لعلماء لمحنا في تراثهم ما يتجاذب مع ما توصل إليه علماء لسانيات النص.

---

(1) ينظر محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- تأسيس نحو النص، 25/1.

(2) ينظر محمد الصغير بناني، "مفهوم النص عند المنظرين القدامى"، مجلة اللغة والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها –جامعة الجزائر، العدد 12، شعبان 1418هـ-ديسمبر 1997م، ص85-86.

(*) يقول " النص ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى في نفس المتكلم وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى (...)" أو هو "ما لا يحتمل إلا معنى واحدا وقيل مالا يحتمل التأويل ". التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ-1995م، ص241.

**1-6. النظم لدى الجرجاني:**

استطاع عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه "**دلائل الإعجاز في علم المعاني**"، أن يعيد صياغة النحو العربي وفقا لمعطيات جديدة ومقاصد جليلة لم تكن مستساغة لدى النحاة القدماء، وتبلورت أفكاره في نظريته المسماة **بالنظم**. هذه النظرية ليست خرقا للنحو التقليدي أو نبذا لما قرره النحاة؛ إذ إنها تنطلق من النحو وتتأسس عليه فـ«ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها، وتَحفَظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تخل بشيء منها»[1].غير أن الجرجاني لم يتوقف عند هذا الحد؛ بل راح يتتبع الفروق بين التراكيب وما ينشأ عنها من فروق في المعاني والأغراض والمقاصد، فشأن الناظم «أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه»[2]، ثم يختار منها الأنسب لتعبيره، والأقدر على توصيل مقصده، والأوفق للمقام الذي يتحدث فيه. فإذا كان النحاة يقتصرون على الوصف الشكلي لعناصر الجملة ولا يلتمسون الفروق الدلالية الدقيقة بين الأدوات والصيغ وأحوال الكلم والتركيب، فإن الجرجاني قد استطاع أن يشَخِص تلك الفروق بنظرة نحوية وبلاغية وتداولية مستقصيا المعاني المحتملة للتركيب حيث يقول «إنّك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلتها تتبع بعضها بعضا من غير أن تتوخى فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئا تدعي به مؤلفا، وتشبه معه بمن عمل نسجا»[3]. ومما تجدر الإشارة إليه أن الجرجاني لم يقصر حديثه عن كيفيات تأليف الجملة المفردة؛ بل تناول مسائل لا يمكن أن توصف إلا في إطار بنية أكبر، ولتكن نصا، فمن ذلك إشارته السريعة للإحالة، وإفاضته في الحديث عن الحذف، والفصل والوصل، والتعريف والتنكير، والعطف، وغيرها مما يحقق تماسك النص، سواء أكان ذلك بقصد أم بغير قصد.

فقد أفرد الجرجاني بابا كاملا للفصل والوصل، ويُعْنَى في الوصل بمواضع ربط الكلام من قطعه ومواطن استئناف الحديث من استمراره، ولا يخفى على أحد أهميته في نسج الكلام

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحح أصله محمد عبده ومحمد محمود التركزي الشنقيطي وعلق عليه محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط3، 1422 هـ -2001م، ص70.

[2] المرجع نفسه، ص ن.

[3] المرجع نفسه، ص240.

وإحكامه وتأدية الغرض وإيصاله. فـ«البلاغة العربية إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلئ بلا نظام».[1] ولئن أبعد النحاة القدامى باب الفصل والوصل من النحو، وعَدوه مبحثا بلاغيا شأنه في ذلك شأن مباحث علم المعاني، فإن البلاغيين أمثال الجرجاني والسكاكي قد أفاضوا فيه وقننوا له حدودا ومواضع استحسانه واستهجانه وضرورته وامتناعه. وهم في هذا إنما يتحدثون عن ترابط الجمل لا الكلمات، فالناظم «ينظر في الجمل التي تُسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل (...) ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله».[2] ولعل مبحث الفصل والوصل يعد أكثر المباحث التصاقا بلسانيات النص؛ لأنه يصف اتساق الجمل والبنيات النصية، هذا ما جعل عمر أبو خرمة يحصر نقاط التوافق بين ما تركه الجرجاني وما هو موجود في الدرس المعاصر في مبحث الفصل والوصل فقط! وما عداه فهي نظرة جديدة للنحو التقليدي.[3] على أن هذه الدعوى على جديتها أغفلت أو تغافلت ما أشار إليه الجرجاني من قضايا نصية مثل الإحالة والعطف والحذف والتكرار.

ولم يكتف الجرجاني بالحديث عن عطف الكلمات والمركبات الإسنادية؛ بل عرض لعطف جمل قد تكون متباعدة على سطح النص لكنها مترابطة لقرائن أخرى، إذ «مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان»[4]. وهكذا تحدث الجرجاني على قواعد نصية لا جملية، وهو جانب على قدر كبير من الأهمية، إذ تثبت الدراسات المعاصرة دور حروف الربط أو التضام في وحدة النص وتماسكه وربط أوله بآخره.

أما ما يخص الإحالة فلم يفصّل الجرجاني القول فيها، كما أنه لم يقصدها لذاتها بل أشار إليها أثناء حديثه عن الحال، من ذلك قوله: جاءني زيد وهو مسرع. فهذا المثال شبيه جدا بما قدمته رقية حسن: [5]

---

[1] أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين- الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، ط2، 1971، ص497.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص70.

[3] ينظر، نحو النص نقد النظرية ..وبناء أخرى ، ص44.

[4] الجرجاني، المرجع السابق، ص165.

[5] ينظر إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان-الأردن، ط1، 1427هـ -2007م، ص228-227.

اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضعها في طبق مقاوم للنار.

جاءني زيد وهو مسرع.

والتقدير: ... ضع ست تفاحات ...

...زيد مسرع

قد يذهب شخص إلى أن الجرجاني تحدث عن واو الحال، لا عن أداة ربط بين جملتين أو أكثر، نعم. لكن هذا لا يخرجها عن كونها «**مجتلبة لضم جملة إلى جملة**».[1] ومن ثمة النص لأن المضمر بمنزلة الصريح؛ فإذا وضع المتكلم كلمة تفاحات بدلا من الضمير فإن الرابط هنا هو تكرار كلمة تفاحات عوضا عنه[2]. وما قيل في المثال الأول ينطبق على المثال الذي أورده الجرجاني، «ذلك أنك إذا أعدت ذكر زيد فجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحا»[3]، طالما أن الضمير لا يُعرف إلا بالرجوع إلى أصله الدلالي.

وتحدث الجرجاني عن التكرار وهو من وسائل الاتساق في لسانيات النص ؛ لأنه يُدرس في إطار أوسع من الجملة. بيد أن عالمنا لم يتكلم عن دوره في لحمة النص؛ بل على العكس ذهب إلى أن التكرار «أفاد قوة لكونه مستأنفا من حيث وَضَعَهُ وضعا لا يحتاج فيه إلى تذكر ما قبله، وأتى به مأتى ما ليس قبله كلام»[4]، في حين تذهب رقية حسن إلى أن للتكرار أهمية في ربط أواصر النص معجميا.

ومما لا يمكن أن يفسّر كذلك إلا في إطار بنية أكبر من الجملة التعريف والتنكير، وهو باب دقيق المسلك يعتمد على ذاكرة القارئ لشيء سبق ذكره. ومثاله: «قول ابن البواب:

**وَإِنْ قَتَلَ الهَوَى رَجُلاً فَإِنِّي ذَلِكَ الرَجُلُ** [مجزوء الوافر]

فقد جُمعت الإشارة والتعريف في قوله: [فإنّي] ذلك الرجل».[5] وهذه القاعدة معروفة في النحو متداولة في كلام العرب، فإذا ذكرت نكرة ثم أعيدت مرة ثانية فإنها تعرّف كما

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص149.

(2) ينظر إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص228.

(3) الجرجاني، المرجع السابق، ص149.

(4) المرجع نفسه، ص ن.

(5) الجرجاني، المرجع السابق، ص77.

في قولـه عـز وجـل:(كَمَـآ أَرْسَـلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَـوْنَ رَسُـولاً فَعَصَـىٰ فِرْعَـوْنُ الرَّسُـولَ) [المزمل15-16] وهو يتقاطع مع المثال الذي أوردته رقية حسن:

- لا تذهب الآن، فالقطار قد وصل = Don't go now, the train is coming

فالمتكلم استخدم أداة التعريف "The" للإحالة إلى قطار معروف لدى المتكلم والسامع قـد سـبق الحـديث عنـه.[1] فجـل أقـوال المتكلمـين تعتمـد علـى معـارفهم المشتركة،مسـبقة كانت(خلفيات) أم حاضرة (السياق اللغوي وغير اللغوي).

ومن وسائل الاتساق التي أكد عليها علماء النص المعاصرون وقبلهما الجرجاني الحذف، وقد مثَّل له بقول البحتري: [الكامل]

**لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ ۝ كَرَمًا وَلَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ**

فالأصل: لو شئت أن تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، ثم حُذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه، وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبدا لطفا ونبلا لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك.[2] وهذا التعليق طريف يبدي فيه صاحبه دور الحذف في إثارة المتلقي لمعرفة المحذوف، كما أنه يشير إلى دور الحذف في ربط أجزاء الملفوظ بعضها ببعض. ولقد أولى الجرجاني عناية فائقة بالمقام في معرفة العنصر المحذوف؛ من ذلك ما أورده عن الحذف في «قول الشاعر: [الخفيف]

**قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ، قُلْتُ عَلِيلٌ سَهَرٌ دَائِمٌ، وَهَمٌّ ثَقِيلٌ**

لما كان في العادة إذا قيل للرجل: كيف أنت فقال عليل. أن يُسأل ثانيا فيقال: ما بك؟ وما علتك؟ قُدِّر كأنه قد قيل له ذلك فأتى بقوله سهر دائم جوابا عن هذا السؤال المفهوم من **فحوى الحال**».[3] فحقق مقبوليته بوصفه نصا أدى وظيفته الإبلاغية.

لقد أبدع الجرجاني في نظريته النظم، وتحدث - إذاً- عن كثير من وسائل التماسك النحوي والدلالي للنظم (الكلام/النص)؛ بل إنه يتجاوز ذلك إلى الحديث عن السياق أو المقام؛ إذ كثيرا ما يربط الكلام بسياقه وظروفه المحيطة، كما يحاول استكناه قصدية المتكلم من

---

[1] ينظر إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص230.

[2] ينظر الجرجاني، المرجع السابق، ص118.

[3] الجرجاني، المرجع السابق، ص162.

خلال التركيب وافتراض خلفية المتلقي، وأثر كل ذلك في عمليتي التوصيل والتواصل. وهو في كل هذا ينطلق من المستويات اللغوية للملفوظ ليصنع مستواه التداولي.

## 2-6. وحدة القصيدة لدى حازم القرطاجني

من الجدير بالذكر أن القرطاجني لم يكن أول من تحدث عن وحدة القصيدة وتلاحم أجزائها، فقد سبقه إلى ذلك الجاحظ وغيره؛ إذ إن تماسك القصيدة وتناسقها ميزة الشاعر المجيد كما يذهب إلى ذلك الجاحظ بقوله:« أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء ، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغا واحدا وسبك سبكا واحدا»[1]، بحيث لا يشعر سامعه بتفكك في المبنى أو تقهقر في المعنى، إذ كله يكمل بعضه بعضا ويعضد بعضه بعضا، غير أن أبرز من فصّل الحديث في هذه القضية ودقّق النظر فيها حازم القرطاجني؛ حيث أفرده بمبحث مستقل أسماه **طرق العلم بإحكام مباني الفصول وتحسين هيآتها ووصل بعضها ببعض**. ولم يكتف بذلك؛ بل أشار في معرض حديثه عن القوى الفكرية والاهتداءات الخاطرية التي تسهم في جمال نظم القصيدة إلى ثلاثة أمور تتصل بالوحدة الكلية للقصيدة:

- انسجام المعاني وتناغم الفصول بعضها ببعض؛ وذلك باختيار المعاني المناسبة لما قبلها وما بعدها، وحسن التخلص في التنقل بين الأغراض الشعرية دون تكلف أو خلل يمس بنية القصيدة أو معناها، وهذا يكون «بالقوة على تصور صورة للقصيدة تكون بها أحسن ما يمكن وكيف يكون إنشاؤها أفضل من جهة وَضْعِ بعض المعاني والأبيات والفصول من بعض، بالنظر إلى صدر القصيدة ومنعطفها من نسيب إلى مدح، وبالنظر إلى ما يجعل خاتمتها إن كانت محتاجة إلى شيء معين في ذلك»[2]. فالقصيدة قد تحوي أغراضا متنوعة وأساليب متباينة، لكن براعة الشاعر وإجادته كفيلتان بعدم تبيان ذلك، بحيث ينسلخ من غرض إلى غرض، وينساب من معنى إلى معنى دون أن نشعر، وهذا مما لا يتأتى إلا للشاعر المجيد.

---

[1] البيان والتبيين، وضع حواشيه موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، 55/1.

[2] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط2 ،1981، ص200.

- ربط أول القصيدة بآخرها ونهايتها ببدايتها فتصبح كالكائن الحي تتفاعل أبياتها وتترابط عباراتها لتشكل كلا متوحدا، فـ«القوة على التخيل في تسيير تلك العبارات متزنة، وبناء مباديها على نهاياتها ونهاياتها على مباديها»[1]، مما يجيد نظم الشعر وتتضح فيه رسالته وتؤدى على أكمل وجه.

- التحام أجزاء القصيدة وتناغم فصولها، فلا خلل ولا اضطراب في بناء القصيدة، فما من بيت أو فصل إلا وله وشائج قربى مع ما قبله وما بعده سواء أكانت هذه القرابة لفظية أم معنوية، فعلى الشاعر أن يمتلك «القوة على تحسين وصل بعض الفصول ببعض والأبيات بعضها ببعض، وإلصاق بعض الكلام ببعض على الوجوه التي لا تجد النفوس عنها نبوة».[2] والقارئ أو المخاطَب هو الذي يحكم عل انسجام النص من عدمه ووحدته من تفككه؛ إذ يحاول الربط بين قضاياه ومواضيعه مستخدما معرفته بالعالم، فإن وُفِّقَ في ذلك عدّ النص متسقا ومنسجما وإذا أبى النص أن يكون كلا متحدا عزفت عنه نفسه وابتعدت.

إنّ الأصل في القصيدة الجيدة أن تكون كالعبارة الواحدة، تترابط عناصرها الصغرى والكبرى، وتتآلف فصولها وبنياتها لتكون كلا مكتملا يشد بعضها بعضا «فالأبيات بالنسبة إلى الشعر المنظوم نظائر الحروف المقطعة من الكلام المؤلف، والفصول المؤلفة من الأبيات نظائر الكلم من الحروف، والقصائد المؤتلفة من الفصول نظائر العبارات المؤتلفة من الألفاظ».[3]

ويستطرد القرطاجني في حديثه عن اتساق القصيدة وانسجامها، ضمن عرضه لما يمكن أن يجيد مواد الفصل، فمن ذلك مثلا: أن تكون «حسنة الاطراد، غير متخاذلة النسج، غير متميز بعضها عن بعض التمييز الذي يجعل كل بيت كأنه منحاز بنفسه لا يشمله وغيره من الأبيات **بنية لفظية أو معنوية**، يتنزل بها منزلة الصدر من العجز أو العجز من الصدر»[4]،إذ يفترض في الأبيات أن تترابط شكليا بتكرار أو إحالة أو تضام، ومعنويا بأن لا يكتمل معنى

---

[1] المرجع نفسه، ص ن.

[2] المرجع نفسه، ص ن.

[3] المرجع نفسه، ص 288.

[4] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص288.

البيت إلا بما يليه، فضلا عن العلاقات الدلالية بين الكلمات والعبارات. وعليه أجْمل القرطاجني هذه العلاقات فيما يأتي:[1]

- التقابل الكلي أو الجزئي.
- الاقتضاء؛ بأن يكون بعض الأبيات مسببة لبعض أو مفسرة لها.
- المحاكاة؛ كأن يحاكيه في البناء أو المعنى.

أما الفصول فيتصل بعضها ببعض على أربعة أضرب:[2]

1- ضرب متصل العبارة (متسق)، والغرض (منسجم): وهو الذي يكون فيه لآخر الفصل بأول الفصل الذي يتلوه **علقة** من جهة الغرض، وارتباط من جهة العبارة؛ بأن يكون بعض الألفاظ التي في أحد الفصلين يطلب بعض الالفاظ التي في الآخر من جهة الإسناد والربط.

2- ضرب متصل الغرض (منسجم) ومنفصل العبارة، بحيث يبدو فيه الفصل مستقلا عن غيره بنويا، لكن هناك علاقات معنوية وفكرية تربطه بما قبله.

3- ضرب متصل العبارة دون الغرض، فهذا منحط في الصناعة؛ لأن الترابط الرصفي وحده لا يكفي لأداء رسالة مقبولة.

4- ضرب منفصل العبارة والغرض.

فالضربان الأول والأخير لا يحتاجان إلى إعمال عقل أو تقديم برهان مادام الاتساقُ أو انعدامُه ظاهرا من الوهلة الأولى للمتلقي. أما الضربان الثاني والثالث فقد تحدث عنهما اللسانيون المعاصرون[*] أثناء عرضهما لما يمكن أن يكون به الملفوظ نصا.

ولم يكتف القرطاجني بالتنظير للاتساق والانسجام؛ بل راح يطبق على قصيدة «**أغالب فيك الشوق والشوق أغلب**»[1] للمتنبي، رابطا بين فصولها ربطا متناغما تتكامل، فيه الفصول وتتعاضد لتحقق لحمة النص الشكلية والدلالية، فيؤدي رسالته الشعرية.

---

[1] ينظر المرجع نفسه، ص290.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص290،291.

[*] ينظر فان دايك، النص والسياق- استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق – المغرب، (دط)، 2000، ص74، 75. جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض – السعودية، (دط)، (دت)، ص272 وما بعدها.

وحريٌّ بالإشارة أن كثيرا من الألفاظ التي وظفها القرطاجني يمكن أن تستثمر لبناء صرح لسانيات نصية عربية متأصلة في مفاهيمها ومصطلحاتها، فقد وردت في كتابه مصطلحات مهمة نحو: الاتساق، والارتباط، والوصل، والإحكام، والبناء.

ويمكن القول إن القرطاجني سبق عصره بإفاضته في الحديث عن نصية القصيدة الشعرية، وتعمقه في استبطان أنماط العلاقات بين الأبيات والفصول، وهو بهذا يضاهي ما توصل إليه علماء النص. ولم يقتصر حديث علماء العربية عن ترابط النصوص العادية والفنية – مثلما فعل الجرجاني والقرطاجني– بل امتد ليشمل أسرار الإعجاز في الخطاب القرآني.

### 6-3. تناسب الآيات في برهان الزركشي

لم يكن الحديث عن تماسك النص، وارتباط بعضه ببعض، مقتصرا على أبحاث البلاغيين ودراسات النقاد القدامى في مقاربتهم للنص الشعري وتحليلهم للكلام العادي؛ بل وُجد كذلك في كتب التفسير وعلوم القرآن بصورة أجلى وتحليل أدق.(*) ومن أوائل من تحدث عن ترابط الآيات والسور بدر الدين الزركشي، إذ راح يفصّل أهمية هذا الموضوع وجدّته ويؤصّل لوجوده وطرائقه، بادئا بتناسب فواتح الآي وخواتمها، ثم أسرار ترتيب سور القرآن، كما أشار إلى قضايا نحوية تمس النص أكثر من الجملة نحو: الحذف، والإحالة، وائتلاف الفواصل القرآنية.

فالزركشي تعرض إلى العلاقات الدلالية والمعنوية التي تربط بين فواتح الآي وخواتمها، إذ لا بد من «معنىً ما **رابط** بينهما: عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي، وغير ذلك من أنواع العلاقات، أو التلازم الذهني: كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول والنظيرين، والضدين ونحوه، أو التلازم الخارجي: كالمرَتَب على ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر. وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذ بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال **البناء المحكم المتلائم** الأجزاء».(2)

---

(1) ينظر منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص298،299.

(*) على سبيل المثال لا الحصر فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، السيوطي، الإتقان في علوم القرآن. ومن المحدثين الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، سيد قطب، في ظلال القرآن.

(2) البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، (دط) ،(دت)، 1/35،36.

يوضح القول السابق جوانب كثيرة من أنماط العلاقات بين بداية الآية ونهايتها، من ذلك الرابط الحسي في الواقع والتأليف العقلي في الذهن والنسج التصوري في الخيال. فهذه الأمور من شأنها أن تُثْبِت المتشاكلات، وتؤلِّف المتماثلات، وتقرِّب بين المتباعدات، وتُزاوج بين المتنافرات. ولم يكتف الزركشي بذلك فقد حدد صور التلازم الذهني، وقدم دليلا منطقيا على ترتيب الخطاب القرآني، هو ترتيبه الزمني من حيث الحدوث، ثم موازاة ذلك في الحديث، ويختتم قوله بالتأكيد على أهمية هذه العلاقات في لحمة النص القرآني وتوحده، وهذا مناط اهتمام لسانيات النص وهدفها، فتحليل الزركشي يتقاطع مع مفهومي الانسجام والاتساق لدى النصانيين.

وبعدما تحدث الزركشي عن ربط أول الآية بآخرها، يوسع دائرة التماسك لتشمل الآية وعلاقتها بما قبلها أو بعدها، معتمدا في ذلك على معطيات بنوية وقضايا دلالية ومقتضيات سياقية تداولية. وله في هذا الأمر مقولة رائدة هذا نصها:«ذكر الآية بعد الأخرى، إما أن يظهر الارتباط بينهما لتعلق الكلام بعضه ببعض وعدم تمامه بالأولى فواضح. وكذلك إذا كانت الثانية للأولى على جهة التأكيد والتفسير، أو الاعتراض والتشديد، وهذا القسم لا كلام فيه. وإما ألا يظهر الارتباط بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى، وأنها خلاف النوع المبدوء به. فإما أن تكون معطوفة على ما قبلها بحرف من حروف العطف المشترك في الحكم أو لا»[1]، وهذا مما لا يُعْتَمَدُ فيه على المنجز اللغوي وحده؛ بل توظف فيه معرفة العالم والسياق وملابساته، فكثير من الآيات تبدو منفصلة دلاليا متمايزة معنويا حتَّى إذا أعمل القارئ ذهنه للتقريب بينها وافترض لها مقاما عَلِمَ مُرادها وجَبَرَ كسرها، فتواسقت لديه الآيات وتجاذبت، وتوافقت معانيها وتواشجت.

فمما ظهر اتساقه وجُهِلَ انسجامه قول الله عز وجل:(يَسْئَالُونَكَ عَنِ الاَهِلَّةِ قُلْ هِى مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَاتُواْ الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا) [البقرة:189]. فقد يسأل سائل عن سبب العطف بين أحكام الأهلة وحكم إتيان البيوت، يذكر الزركشي – من ضمن ما يذكره– أن ناسا من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم منزله من

[1] المرجع السابق، 1/ 40.

الباب الأمامي؛ بل يدخلون من الباب الخلفي.[1] يُظْهِرُ التحليل السابق من الزركشي استثماره لمعرفته بالعالم في الحكم على انسجام النص، فقد وظف معرفته لعقلية الجماعة وديدنهم في مواسم الحج.

إذاً تتناسب الآيات بعضها مع بعض إما عن طريق الترابط الشكلي بالعطف مثلا، وإما أن «لا تكون معطوفة فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام، وهي قرائن معنوية مؤذنة بالربط. والأول **مزج لفظي** وهذا **مزج معنوي**، تنزل الثانية من الأولى منزلة جزئها الثاني»[2]. ويتقاطع مفهوم المزج اللفظي مع مفهوم الاتساق في لسانيات النص من جهة، ومفهوم المزج المعنوي مع مفهوم الانسجام من جهة أخرى، ويتماثل تأويل الزركشي مع تحليل براون ويول( Broun & Yule) لنصوص غير متسقة لكنها منسجمة في بنيتها العميقة، فمثل هذه النصوص والخطابات تنبئ بعدم وجود رابط مباشر بين الجملة الأولى والثانية، لكن القارئ العادي يفترض وجود علاقات معنوية عميقة قائمة بين هذه الجمل تجعل منها نصا.[3]

ويتحدث الزركشي أثناء عرضه صورَ تناسب الآيات في السورة إلى دور الضمير وإحالته إلى السابق أو اللاحق، منبها على دور المتلقي في تفسير ذلك[4]؛ فالسامع أو القارئ يبحث عن مرجع الضمير طلبا لدلالته، وهذا ما يجعله ينسج خيوط النص بإحكام.

وصفوة القول إن **نصوص** علماء العربية وتحليلاتهم **تحتمل معنىً واحدا لا يقبل التأويل** هو وجود جهود قيمة وجذور قوية للسانيات النص في الموروث اللغوي والنقدي العربي. لكن الإشكالية المنبثقة هنا: هل تكفي هذه المحاولات المترامية أشتاتا وفرادى لإقامة صرح لساني نصي مكتمل نظريا وإجرائيا في عالم كثير النقد سريع التقدم؟

---

[1] ينظر المرجع نفسه، ص40،41.

[2] المرجع نفسه، ص46.

[3] ينظر جيليان براون وجورج يول، تحليل الخطاب، ص234،235.

[4] ينظر البرهان في علوم القرآن، 3/ 150،151، 4/25،41.

## 7.بناء المنهج:

بات واضحا وجود ملامح جلية وجهود أولية للسانيات النص في التراث العربي، لكن تناثر هذه الملامح وافتقادها الشمول والضبط والتصنيف، قد حال دون أن تأخذ طريقها إلى العلم المكتمل، لذا صار ضروريا استثمار ما تخمر لدى الغربيين من جهود مدققة وتنظيرات مقننة، تسنح للباحث التعرف على لسانيات النص في أدق تفاصيلها وأعمق تجلياتها، مستعينة في ذلك بمعارف عدة ومناهج في النظر شتى.

وجدير بالذكر أن التشعب الذي طبع مفاهيم هذا العلم، قد أثر على تصور العلماء للنصية. وأقل ما يقال عن النصية إنها «بنية مجردة، تتولد بها جميع ما نسمعه ونطلق عليه لفظ نص، ويكون ذلك برصد العناصر القارة في جميع النصوص المنجزة»[1]. لكن ما هي هذه العناصر؟ وكيف يُنْظر إليها على ضوء دراسة الخطاب الشعري؟ ذلك ما سنحاول استخلاصه من خلال عرض بعض المقترحات النصية الغربية.

يذهب هاليداي ورقية حسن (Halliday & R.Hassan) إلى أن الاتساق هو الفاصل الرئيس بين النص واللانص، فقد أوليا عناية فائقة بكيفية تماسك النصوص، معتمدين في ذلك على الآليات الداخلية للغة. والشكل الآتي يوضح تصور الباحثَين للنصية:[2]

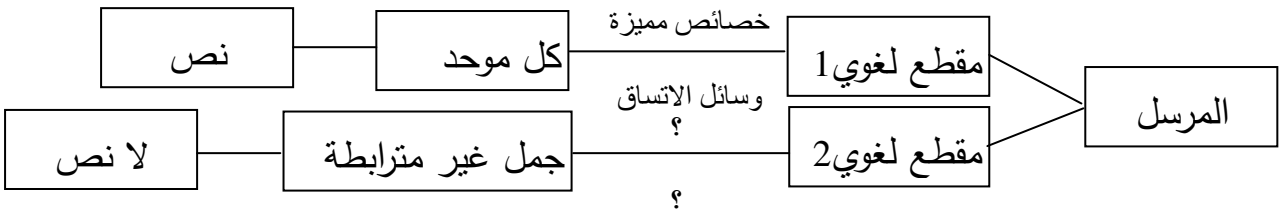


والمقصود بالاتساق – ههنا – علاقة معجمية ونحوية ومعنوية، تتحقق في الملفوظ لتشكِّل نصيته تبعا لمستويات عدة، منها ما يتعلق بالدلالة والمعنى، ومنها ما يتعلق بالمعجم والنحو، ثم ما يتصل بمادة الملفوظ نفسها، من حيث كونها نظاما صوتيا أو تعبيرا كتابيا، على نحو ما هو مجسد في هذا الشكل:[3]

---

[1] الأزهر الزناد، نسيج النص- بحث فيما يكون الملفوظ نصا، ص18.

[2] محمد خطابي، لسانيات النص- مدخل انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1991، ص12.

[3] المرجع نفسه، ص15.

المعاني(النظام الدلالي)

↙

الكلمات (النظام النحوي- المعجمي، النحوي والمفردات)

↙

الأصوات / الكتاب (النظام الصوتي والكتابة)

واضحٌ من الشكل السابق أن مفهوم النصية لدى هاليداي ورقية حسن (Halliday & R.Hassan) متأسس على معطيات اللسانيات النظامية، يظهر ذلك من خلال تصنيفها لوسائل الاتساق أو النصية على ضوء مستويات اللغة، ويؤكده إقرار الباحثين باتكائهما على المنهج الوصفي في مدارسة اللغة والتقعيد لها[1]. وقد استطاع الباحثان تحديد قواعد للنص تميزه عن باقي أشكال اللغة، غير أن تقليل قيمة المرسل في جعل عينة لغوية متسقة، وإهمال دور المتلقي في التمييز بين النص واللانص، فضلا عن إهمال القواسم المشتركة بين عناصر المقام، كل ذلك أثر سلبا على إقامة تمييز صارم بين النص ومجرد متوالية متسقة من الجمل.

ولعل هذا ما جعل بعض اللسانيين يوسّعون من إطار النصية، ويدمجون عناصر أخرى في تحققها، فالنظرية اللسانية تتعامل مع أنساق اللغة الطبيعية من حيث تركيبها المنجز والمحتمل، والتغييرات التي تطرأ عليها، ووظائف اللغة وعلائقها بالمجتمع والثقافة والفكر[2]، وتأثير مجمل ذلك على استعمالات اللغة المتنوعة. فاللغة أثناء تجليها فعلا تواصليا تخضع إلى أمور نفسية تؤثر في هندسة تعبير المتكلم، وتوجيه مقبولية المستمع، وملابسات اجتماعية تسهم في بناء النص وتحقيق وظائفه.

كل ذلك أراد أن يستثمره دوبوكراند(De.Beaugrande) في تعريفه للنصية[3]، حيث انطلق من اللغة ليؤسس اتساق النص وانسجامه، ويلامس المرسل في قصديته، والمتلقي في مقبوليته، أضف إلى ذلك اهتمامه بقضايا تفاعل النص مع النصوص الأخرى، وإسهامات المقام في فهم النص وتأويله، ثم ما يمكن أن يقدمه من معلومات تتعلق بالأشخاص والمواقف. بيد أن

---

[1] ينظر المرجع نفسه، ص12.

[2] ينظر فان دايك، النص و السياق- استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص17.

[3] ينظر الصفحة 24،23 من هذا الفصل.

هذه المعايير مستنبطة من نصوص متعددة الوظائف متنوعة الأشكال، لهذا لا نعدم تفاوت النصوص في حضور تلك المعايير كما وكيفا.

فالنص الأدبي عموما والخطاب الشعري خصوصا تخفت فيه القدرة الإعلامية؛ لأنه لا يهدف إلى تقديم معلومات، أو سرد وقائع، بقدر ما يبحث عن تصوير الأحداث وترجمة الأفكار، بأسلوب تصويري مراوغ، يأخذ فيه التناقض والمفارقات الجانب الأكبر، وإن وجدت الإعلامية مكانا لها في الخطاب الشعري، فإنها تتجسد في صناعة الصورة الشعرية وابتكار معان جديدة، إذ «إن عادية الأسلوب تساعد المرء على المعالجة السهلة، في حين يؤدي الخروج من المألوف إلى جعل المعالجة تصبح تحديا مثيرا»[1]، حيث يجتهد القارئ لسبر أغوار الانزياح رغبة في إيجاد علاقة قصدها الشاعر، ليصنع إعلامية لنصه، من خلال مخالفة المعتاد وكسر أفق التوقع. والحقيقة أن مدار المعايير السبعة هي كيف يتحقق الاتساق والانسجام بناءً على قواعد نظامية ومقتضيات تداولية.

إذ لا يخفى على دارسٍ الطبيعةُ الحوارية لممارساتنا الكلامية، وهذا ما يستوجب على النظرية النحوية مراعاة عناصر التواصل؛ فالدليل اللغوي في خضم عملية التواصل يصبح ذا طبيعة نصية[2]. على أن دوبوكراند(De.Beaugrande) لم يهتم بتصنيف هذا الجانب التداولي من المقاربة النصية، ولعل مردّ ذلك عدم النضج الكامل للبحث النصي، وخشيةُ الباحث من الخروج عن إطار لسانيات النص. وهذا ما يستلزم علينا الاستعانة بجهود الباحثَين براون ويول (G.Broun & G.Yule)بغية تحليلٍ أدق لعالم الخطاب.

فقد انبرى هذان الباحثان يضبطان آليات انسجام الخطاب وعملياته ، وأقحما في التحليل متعلقات مستعمل اللغة سواء أكان متكلما أم مستمعا، فضلا عن ارتكازهما الكبير على السياق؛ فهذا الأخير يقدم للمحلل «جملة من المعطيات و المعلومات الضرورية لتأويل الخطاب، وهي معطيات لا توفرها الخصائص النحوية والمعجمية للصيغة اللغوية، ويفضي عدم

---

[1] إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص- تطبيقات لنظرية روبرت دوبوكراند و ولفكانك دريسلر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1999، ص187.

[2] Jean- Michel Adam, linguistique textuelle des genres de discours au textes, Nathen Université, Paris, 1999, P121.

الاعتداد بالسياق إلى تعطيل فهم الخطاب، وهذا يدل على وجود مبادئ وأصول تنظمه، أهمها مبدأ التأويل المحلي القائم على اعتماد المقام الذي يحدث فيه الخطاب، ومبدأ التشابه القائم على ضرب من الربط بين النص الحاضر ونصوص أخرى، وعلى المعرفة الخلفية الحاصلة في ذهن المتقبل».[1] وكل هذه العناصر المبنية على أساس الآليات الخطابية تقدم معالجة دينامكية لوسائل الانسجام ومبادئ تنظيمه لعالم الخطاب.

[2] محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، 178/1.